المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13 et 14/02/2016

اليزمي يدخل على خط منع تشغيل القاصرات دون 18 سنة

الرباط خديجة عليموسى 3/2906

دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على خط الجدل القائم حول منع تشغيل القاصرات بالمنازل، بعدما تم تأجيل المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين إلى الدورة المقبلة بعدما كان مقررا المصادقة عليه خلال الدورة الخريفية التي اختتمت يوم الثلاثاء الماضي.

وعلمت «المساء» أن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعث مراسلة إلى رؤساء الفرق البرلمانية، أغلبية ومعارضة ، يدعوهم من خلالها إلى ملاءمة المشروع مع الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، التي تقضي بمنع تشغيل العمال المنزليين دون سن 18 سنة.

وقال اليزمي، في مراسلته التي حصلت «المساء» على نسخة منها «إننا جد متفائلين بمدى التزام وانخراط فريقكم في مسألة الملاءمة التي نصبو إليها جميعا، والتي تقتضي منا حماية الأطفال من الدخول إلى ميدان العمل المنزلي قبل بلوغهم سن الثامنة عشر»، موضحا أن «المملكة المغربية توصلت بالملاحظات النهائية للجنة الأممية لحقوق الطفل، عقب افتحاص التقريرين الثالث والرابع شهر شتنبر 2015، حيث أكدت على مسألة حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي وعدم الزج بهم في العمل المنزلي دون بلوغهم سن 18 سنة».

وأكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مشروع القانون هو فرصة مواتية لتعزيز الضمانات القانونية لحماية الأطفال، مذكرا بأهمية ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية المرتبطة بمبادئ حقوق الإنسان بشكل عام وبحقوق الطفل بشكل خاص.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون منذ عرضه على البرلمان أثار الكثير من الجدل، خاصة أن الحكومة كانت حددت العمر الأدنى في 15 سنة قبل أن يتم تعديله بمجلس المستشارين ويرفع إلى 16 سنة، في حين ارتفعت أصوات الجمعيات الحقوقية مطالبة بمنع تشغيل من تقل سنهم عن 18 سنة في المنازل، خاصة أن هناك طفلات خادمات يعشن ظروفا صعبة داخل عدد من المنازل.

ويمنع مشروع القانون تشغيل الأطفال الذين تقل سنهم عن 16 سنة كعمال منزليين. أما بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، فيجب أن يكونوا حاصلين من أولياء أمورهم على إذن مكتوب مصادق على صحة إمضائه قصد توقيع عقد الشغل المتعلق بهم. ويعرض العمال المنزليون الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة وجوبا على فحص طبي كل ستة أشهر على نفقة المشغل، كما يمنع تشغيلهم في أشغال تشكل مخاطر بينة تضر بصحتهم أو سلامتهم أ وبسلوكهم الأخلاقي، أو قد يترتب عنها ما يخل بالآداب العامة..

يذكر أن عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، كان قد حمل مسؤولية تحديد السن الأدنى للعمال المنزليين للمؤسسة التشريعية، إذ سبق أن قال إن «الحكومة تأتي بمشاريع القوانين، غير أن البرلمان هو الذي يصوت عليها، وإذا أراد البرلمانيون أن يكون العمر الأدنى هو 30 سنة فنحن معه».

Conseil national des droits de l'Homme

إدريس بنزكري
أحمد حرزني
حكيم بنشماش
إدريس اليزمي
يسار المخزن..
من معاداة الملكية
إلى محاربة
الإسلاميين
أحمد اخشيشن
محمد حساد
عبد السلام أبودرار
إلياس العمري

أعد الملف
ج. مسكين ع.بلشكر إ. حمودي

قاسمهم المشترك أنهم كانوا معارضين لنظام الحسن الثاني، وتعرضوا للاعتقال، أو فروا إلى الخارج، بسبب انتمائهم إلى التنظيمات اليسارية المتطرفة التي عرفها المغرب في السبعينات، لكنهم اليوم تحولوا 180 درجة، وأصبحوا من «نخب الحكم» سفراء أو رؤساء لمؤسسات مهمة، ومنهم من بات يصنف ضمن ما بات يعرف بـ«الدولة العميقة»، عدد منهم اشتركوا في زنازين الاعتقال قبل أن تجمعهم اليوم المسؤوليات في الدولة، وخلال التعيينات الأخيرة في المجلس الوزاري الأسبوع الماضي، برزت العديد من أسمائهم مثل عبد القادر الشاوي، الذي عين سفيرا في جنوب إفريقيا، وخديجة الرويسي السفيرة في الدانمارك، وعبد السلام أبودرار، سفيرا في لندن، وكلهم من المعتقلين اليساريين السابقين. بالنسبة إلى الكثيرين، فإن هذه التعيينات لم تكن مفاجئة، فقد انخرط اليسار الراديكالي، من قدماء «حركة إلى الأمام» و«23 مارس» و«خدم الشعب»، مبكرا في تحالف مع المخزن منذ بداية العهد الجديد سنة 1999، وحتى قبل ذلك، وساهمت عدة أسماء «رموزه» في تقرير الخمسينية، الذي أشرف عليه المستشار الملكي مزيان بلفقيه، كما شكلوا العمود الفقري لهيئة الإنصاف والمصالحة التي ترأسها الراحل إدريس بنزكري، ثم بذلك تعيين عدد من رموز اليسار الراديكالي في مناصب عليا كالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مثل صلاح الوديع، وإلياس العمري وغيرهما. وفي البرلمان أصبح العديد من مناضلي اليسار الراديكالي السابق يتصدرون المشهد، ويكون عن اختيارات الدولة، أبرزهم حكيم بنشماس، رئيس فريق المستشارين، فيما أصبح حزب الأصالة والمعاصرة، الذي استوزر عالي الهمة المقرب من الملك، أحد أكبر حاضنات مجهات اليسار الراديكالي سابقا.

يؤال الذي يطرح هو: لماذا قرر هذا اليسار الراديكالي الدخول تحت مظلة المخزن؟ وكيف تغيرت قناعاته، وهو الذي كان في المؤسسات، بما فيها الملكية والأحزاب، ويدعو إلى الثورة؟ لماذا انفتح العهد الجديد على هذه العناصر التي كانت في السبعينات تفكر في قلب نظام الحكم؟

المراقبون يرون أن العهد الجديد، الذي بدأ بعد اعتلاء محمد السادس العرش، تميز بتركيز الدولة على معالجة قضايا أساسية، أبرزها حقوق الإنسان. وحسب الصحافي حميد برادة، فإن التطورات التي عرفتها مقاربة حقوق الإنسان في العالم أصبحت تشكل تحديا خطيرا للمغرب، خاصة في ارتباط بقضية الصحراء، ولهذا «كان يجب الانفتاح على نخب سياسية جديدة لها مصداقية وتجربة في المجال الحقوقي لتقوم بتأهيل المغرب حقوقيا والدفاع عنه في الداخل والخارج». فضلا عن هذا يرى برادة أن محيط الملك كان لا يخفي الإعجاب بتجربة هؤلاء الشباب من خريجي السجون، سواء من حيث تكوينهم السياسي أو الأكاديمي. وأحصى برادة في تحقيق أنجزه سنة 2009 نشر في مجلة «جون أفريك»، عن سجناء سجن القنيطرة من حركة إلى الأمام و23 مارس، أنهم حصلوا على 26 شهادة دكتوراه في السجن، «كان لديهم الوقت في السجن للقراءة والتعلم»، يقول برادة، ولهذا عندما غادروا السجن انفتحت عليهم الدولة التي كانت تبحث عن نخب سياسية جديدة. برادة يرفض وصف هؤلاء بأنهم «باعوا أنفسهم للمخزن»، ويعتبر أنهم أصبحوا «أكثر واقعية»، وفهموا أنهم يمكن أن يساهموا في التطور الديمقراطي بطريقة أخرى.

كان على العهد الجديد أن يصفي تركة إدريس البصري، ويبحث عن نخب سياسية جديدة ليحكم بها الملك الجديد، ولهذا فإنه بقدر ما كان يتم إبعاد شخصيات كانت محسوبة على العهد السابق، كان يتم تقريب شخصيات يسارية من الدولة يراهن عليها لتسوية ملفات حقوق الإنسان، ولتسويق صورة مغرب جديد.

أحمد بوز، أستاذ العلوم السياسية بالرباط، يرى أن هناك عدة أسباب جعلت اليسار الراديكالي يرتمي في أحضان السلطة؛ الأول هو «تراجع الأحلام الشيوعية عموما عبر العالم في بداية التسعينات»، والثاني، «انتهاء عقدة الحسن الثاني»، فكثير من هؤلاء اليساريين كانوا يلخصون مشاكل المغرب السياسية في شخصية الحسن الثاني، ولهذا فإن وفاته «فكت عقد اليسار المتطرف، التي كانت تحول دون إمكانية اشتغاله إلى جانب الدولة». السبب الثالث، حسب بوز، هو «وجود تعاطف شخصي من جانب الملك الجديد مع ضحايا عهد والده، ولهذا فإن القصر هو الذي بادر إلى إعطاء إشارات إلى رموز اليسار المتطرف من أجل تقريبهم إلى دائرة السلطة، منهم الراحل إدريس بنزكري، خاصة خلال السنوات الثلاث الأولى من عهد الملك محمد السادس». الصحافي خالد الجامعي حضر اللقاءات الأولى التي عقدها فؤاد عالي الهمة رفقة عدد من اليساريين، سواء قبيل وفاة الملك الحسن الثاني أو بعد اعتلاء الملك محمد السادس العرش، ويقول، في حوار سابق له مع «أخبار اليوم»، إنه كان يلتقي فؤاد عالي الهمة في فيلا تابعة لوزارة الداخلية، كانت سابقا تحت تصرف إدريس البصري، في شاطئ قريب من الرباط في الهرهورة، كان الهمة يسكن فيها مؤقتا، مضيفا: «اقترحت على فؤاد عالي الهمة مجموعة من الأسماء التي يمكن أن تساعد الملك الجديد في إرساء قواعد حكمه على أسس ديمقراطية». كان من ضمن هذه الأسماء عدد من اليساريين الذين أصبحوا اليوم جزءا من النخب الجديدة. ويروي حسن بنعدي، وهو من مؤسسي حركة إلى الأمام، أنه في بداية التسعينات اتصل به المستشار الملكي، عبد العزيز مزيان بلفقيه، واقترح عليه المشاركة في الفريق الذي أعد تقرير الخمسينية، وبعدها اتصل به فؤاد عالي الهمة ليقترح عليه المشاركة في مشروع حركة لكل الديمقراطيين، التي برزت في 2007.

> **كثير من هؤلاء اليساريين كانوا يلخصون مشاكل المغرب السياسية في شخصية الحسن الثاني، ولهذا، فإن وفاته «فكت عقد اليسار المتطرف التي كانت تحول دون إمكانية اشتغاله إلى جانب الدولة».**

بقول الباحث بوز: «لقد تبين أن هناك تلاقيا لرغبتين؛ الأولى لهؤلاء اليساريين الذين بات لهم رغبة وطموح في الخروج من دائرة الهامش ونفض غبار المعاناة عنهم، بانتقالهم إلى دائرة الفعل السياسي إلى جانب المخزن، الفاعل الأساسي، بل والتحالف معه لتحقيق توازن مع الإسلاميين. ومن جهة ثانية، رغبة الدولة في البحث عن شرعيات جديدة مبنية على مقاربة حقوق الإنسان لتصفية إرث الماضي، وبالتالي، الحاجة إلى شخصيات يسارية ذات مصداقية لتسويق الصورة الحقوقية الجديدة للعهد الجديد».

لكن هناك من يرى أن مجموعات اليسار الراديكالي كانت مهيأة أصلا للاحتواء من طرف الدولة. في هذا الإطار يقدم لحسن العسيبي، الصحافي وصاحب كتاب «أقصى اليسار»، الذي أعده رفقة الصحافي الصافي الناصري قبل 10 سنوات، قراءته لحركات اليسار الراديكالي وسر تحولها إلى التحالف مع المخزن. قائلا لـ«أخبار اليوم»: إن «اليسار الراديكالي المغربي كان مجرد حركة ثقافية تعيش على اليوتوبيا والأحلام، ولم يكن له أي مشروع سياسي ولا قاعدة جماهيرية»، مضيفا: «هذا النوع من الفكر من السهل أن يتحول بسرعة لينخرط أصحابه في المؤسسات بدون عقدة». وسواء تعلق الأمر بحركة «23 مارس» أو «إلى الأمام» أو «لنخدم الشعب»، فإنها تأثرت بحركات عالمية مثل أحداث ماي 1968 في باريس، أو أحداث براغ، وأحداث جامعة بيركلي في سان فرانسيسكو في أمريكا. يقول العسيبي إن «هذه حركات ثقافية عكست ولادة جيل غاضب يرفض المؤسسات ويسعى إلى التحرر من كل شيء». وهكذا، فقد تأثر جيل حركة اليسار الراديكالي المغربي بهذه الموجة التي غذتها الأفكار الماركسية اللينينية والثورة الثقافية الماوتسي تونغ. لكن هؤلاء الشباب المغاربة أدوا الثمن غاليا، وتعرضوا للقمع وللسجن، وعندما خرجوا من محنة السجن، بدؤوا يغيرون قناعاتهم السياسية، ووجدوا الطريق سالكا إلى دواليب السلطة، وقد شكلوا النواة الصلبة لهيئة الإنصاف والمصالحة، التي ترأسها الراحل إدريس بنزكري وشارك عدد منهم في إعداد تقرير الخمسينية، الذي أشرف عليه المستشار الملكي الراحل عمر عزيمان.

لكن دور هؤلاء اليساريين سينتقل من المجال الحقوقي إلى لعب أدوار سياسية، من قبيل تحقيق التوازن مع إسلاميي حزب العدالة والتنمية، ولهذا اقتنع عدد منهم بأن الخطر القادم ليس هو الملكية إنما هم الإسلاميون، وانخرطوا في مشروع الهام. الكثير من زملائهم الذين حافظوا على مسافة إزاء السلطة يعتبرونهم «قلبوا الفيستة»، و«خانوا اليسار»، لكن لسان حال من بقوا أكثر واقعية يردد المثل المغربي القائل: «الراس اللي ما يدور كديه».

Conseil national des droits de l'Homme

أحمد حرزني..

من قلب النظام إلى تلميع صورته

اختلفت اللوائح التي تسربت من كواليس الدبلوماسية المغربية في الاسبوع الماضي، حول كثير من الأسماء التي اعلنت ضمن السفراء الجدد للمغرب في عشرات العواصم الدولية، لكنها اتفقت حول اسم واحد، هو احمد حرزني. هذا الأخير اعلن بشكل غير رسمي سفيرا متجولا لحقوق الإنسان، دون أن يكون للمغرب سابق عهد بمثل هذا المنصب الدبلوماسي- الحقوقي. ظهوره القوي بعد عقود من معارضة النظام كان في لحظة سجل فيها محرار الانتقال الحقوقي اقصى درجاته، لحظة انحبست فيها الانفاس، واخضع فيها الإعلام العمومي نفسه لاشد اختبارات «التسامح» وقبول الراي الاخر؛ حين كان ضحايا سنوات الرصاص يجلسون امام الكاميرات وسيل بوحهم يتدفق عبر ميكروفونات ترتعش ويرتعش معها مسؤولو القنوات.

في هذه اللحظة راى احمد حرزني، احد المتدخلين الذين جاؤوا ليتكلموا عن ماضيهم الحزين دون الاقتراب من هوية جلاديهم، أن المرحلة الماضية لم تكن كلها ظلاما ولا كان رجالاتها كلهم رمزا للشر المطلق.. مجددا دعواته بالرحمة الواسعة للملك الراحل، وبالعمر المديد والتوفيق لـ«الفتى النبيل المقدام غير المستكين الذي لولا طبعه الديمقراطي وعزمه على اخراج البلاد من دائرة الخطر، لما كنا لنجتمع امس ولنؤسس جميعا لتصالح المغرب مع ذاته ولنهضة المغرب ولعزة المغرب، واعني جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب»، يقول حرزني.

مداخلة احمد خلال جلسة الاستماع هذه ضمن جلسات «هيئة الإنصاف والمصالحة»، اعتبرها البعض اقرب إلى مرافعة سياسية منها إلى شهادة ضحية قضى في جحيم الاعتقال حوالي خمس عشرة سنة، واعلان «توبة» و«مراجعة فكرية»، بل و«انقلابا» على الذات. «انا لست ضحية، انا مناضل عارض ويعارض وسيعارض جميع اشكال الظلم والاستغلال والاستكبار، وكذلك اشكال المسكنة»، يوضح احمد في ذات الجلسة.

هو الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خليفة الراحل ادريس بنزكري، وهو نفسه الفتى الذي صدع عاليا صوته في احد اجتماعات منظمة «إلى الأمام» شهورا بعد تأسيسها، منتقدا السلوك البورجوازي لبعض الرفاق، وداعيا إلى خلق خلايا تتوزع على مختلف القرى والمداشير، ليس بهدف إنجاز مشاريع التنمية البشرية، بل لتحقيق الاحلام الثورية وقلب النظام، نظام والد الفتى النبيل المقدام، راي عارض المنظمة الفتية للتازم واحتمال الانشقاق، لكن المخض سيؤدي الى لفظ احمد حرزني خارج المكتب السياسي للمنظمة كمجلة لفصل جماعي، لكن ابن كرسيف واصل تجليفه مشكلا سربا من بعض رفاقه من داخل المنظمة اختاروا حمل السلاح في وجه نظام ملك يتوعد «عارضي نظام دار بوه»، وهو الوعيد الذي لن يتاخر في تحقيقه، بـ سرعان ما سيوصل احمد بدعوة خاصة لإقامة طويلة في ضيافة «الدار الرجعي».

بعد السنوات الطويلة في السجن، يبدو ان حرزني اقتنع ان العيش في الاقاصي مكلف جدا، فعاد الى الانضمام للمحتجين وسط الحلبة.

فشارك في 2004 في اللجنة العلمية، أي كلفها محمد السادس بانجاز تقرير الخمسينية، اي تقرير تقييم فه حكم الحسن الثاني، ثم نزعم مجموعة «نداء المواطن» الموجه بالخصوص إلى الصحافة المستقلة و«المزعجة»، ثم اصبح في يونيو 2006 كاتبا عاما للمجلس الأعلى للتعليم. والأهم من ذلك، أن احدا لم ينافسه في خلافة بوعلي المصالحة الراحل إدريس بنزكري. اصبح حرزني اصبح اكبر قسوة على رفاقه الحقوقيين واليساريين من النظام، واصبح يضيق بالنقد، ولا يتورع عن مهاجمة من بقي «قابضا على الجمر».

أحمد حرزني

Conseil national des droits de l'Homme

أحمد حرزني

حكيم بنشماش..

الصعود على ظهر إلياس العمري

«أنا مواطن مغربي من الريف، أنتمي إلى أسرة، أراها بتواضع شديد، تلخص بشكل مكثف جزءا من العذاب والآهات والأحزان التي لحقت بأبناء هذه المنطقة. ولدت في 12 شتنبر 1963 ببني بوعياش، وبالضبط بعد حوالي 11 شهرا من خروج والدي رحمه الله من سجن أمضى فيه قرابة 5 سنوات من الاعتقال والاحتجاز، ذاق خلالها، هو ورفاقه، كل أصناف التعذيب والقهر والإذلال وامتهان الكرامة الإنسانية»، يقول بنشماش في شهادته أمام هيئة الإنصاف والمصالحة عام 2005، مضيفا أنه قضى سنتين بسجن وجدة رفقة حوالي 190 طالبا، «وكان يفترض أن أمضي أكثر من سنتين، فبفضل تدخل بعض أفراد عائلتي، ممن تربطهم علاقة مع شخصية نافذة في الدولة».

هكذا تحدث رئيس مجلس المستشارين عن نفسه قبل أكثر من عقد من الزمن، في إحدى جلسات «هيئة الإنصاف والمصالحة». «أنا عاجز عن التخلص من هذه الكآبة التي تخنق أنفاسي، وصارت أيضا تخنق أنفاس أشخاص أبرياء هم أفراد أسرتي».

المصدر الذي عايش بنشماش طيلة العقود الثلاثة الماضية، قال إن الاعتقال الذي بات لحظة حاسمة في مسار الرجل طال حينها «طالبا عاديا، صحيح كانت لنا ارتباطات فكرية، لكننا مجرد طلبة، حيث كان حكيم قد عُرف، أساسا، بانتمائه إلى الشبيبة الاتحادية في القطاع التلاميذي، وفي الجامعة كان أغلب الريفيين يلتحقون بالتيار القاعدي وهو ما قام به حكيم». لكن أولى خطوات البحث عن المصعد في طريق الرئيس الجديد لمجلس «شيوخ» المغرب، وتخلصه من «لعنات» النضال، كان حرصه على استكمال دراسته الجامعية، حيث «انتقل من وجدة إلى الرباط لأنه اختار أن يدرس العلاقات الدولية التي لم تكن موجودة في الشرق، والصراحة أنه كان طالبا ناجحا ومتفوقا. أعطى الأولوية في حياته لمساره الأكاديمي الشخصي ولم ينغمس في النضال كما فعل البعض، فقد كان يرى في حصوله على شهادة الدكتوراه تذكرة لدخول دائرة الناجين اجتماعيا»، يقول مصدر مقرب من بنشماش.

نجاة سوف يبحث عنها حكيم بنشماش بعد سنوات من التحصيل الجامعي، بولوجه السريع سلك الوظيفة العمومية عبر وزارة التعليم العالي كموظف، «وبعد ذلك انتقل إلى التدريس كأستاذ مساعد بمدينة مكناس، وبقي منذ ذلك الحين يتنقل بين مدينتي الرباط ومكناس إلى أن أصبح مستشارا برلمانيا واستقر مهنيا داخل جامعة الرباط». استقرار لم يحصل عليه هذا الريفي الطموح إلا بعد وصول زميله في الحزب الجديد حينها، أحمد أخشيشن الذي تولى حقيبة التعليم العالي في حكومة عباس الفاسي، وكان منصبه ذاك حاسما في حصول بنشماش على الانتقال من العاصمة الإسماعيلية إلى الرباط، رغم اعتراض مسؤولي جامعة محمد الخامس ودخولهم في معركة مقاومة هذا الوافد الجديد عليهم.

جمعية «أريد» المعروفة في بعض الأوساط باسم «اللوبي الريفي» كانت بوابة أولى نحو المصعد، «فهي المحطة التي برز فيها بقوة بعد سنوات من ابتعاده عن الأنظار. كنا كأطر ريفية نعمل ونلتقي في سياقات مختلفة، لكن حكيم كان نادر الظهور خاصة في التسعينيات»، يقول أحد مصادر «أخبار اليوم»، مضيفا أن ظهوره الجديد مع مطلع «العهد الجديد» جعله يكون قريبا من «دينامية إلياس العماري».

لم يتردد بنشماش في ركوب الجرار والصعود إلى البرلمان على متنه... لقد شكل حزب الأصالة والمعاصرة، الذي أسسه وزير الداخلية السابق فؤاد عالي الهمة، فرصة ليساريي الريف من أجل تعويض ما فات، ودخول السياسة من باب التصدي، بوسائل الدولة، للمد الأصولي، مادام اليسار لم يعد قادرا على محاربة الإسلاميين في الشارع.. الغاية تبرر الوسيلة.

أحمد اخشيشن..

السجن 3 أشهر والحظوة الدائمة

حكيم بنشماش

حين ترشّح هذا اليساري والمعارض «السابق» لرئاسة جهة مراكش في الانتخابات الأخيرة، كان الجميع «مطالبا» بالانسحاب وعدم الاقدام على منافسته، حيث لم ينافس إلا نفسه. حين يحضر بعض الأنشطة الرسمية المهمة، بصفته البعض ضمن خانة الضيوف الكبار المحسوبين على الديوان الملكي، ومنذ بضع سنوات، بات الجميع يردد أن بصماته واضحة في الأسلوب الجديد للخطب الملكية.

يعتبر البعض أن الولادة «السياسية» لهذا الرجل تعود إلى أشغال المناظرة الوطنية الأولى للإعلام سنة 1993، حين اكتشفت أعين الراحل إدريس البصري رجلا «محنكا» بحسن الاشتغال على الملفات. ثم شاهده كثيرون في أولى دورات ماراطون مراكش الذي كان ينظمه حارس الحسن الثاني محمد المديوري، وهو يحمل جهاز «طولكي ولكي»، ساهرا على حسن سير وتنظيم السباق، فيما كان المرصد الوطني لحقوق الطفل سبيله إلى القرب من مركز السلطة والفرار من خلال شقيقة محمد السادس، الأميرة للا مريم. فتعلم سباق المسافات الطويلة نحو كراسي الحكومة، وظل وفيا لرعاية الطفولة من خلال حمله حقيبة التعليم الثقيلة في حكومة عباس الفاسي، وبقي فيها رغم انسحاب الحزب الذي ينتمي إليه، أي «الأصالة والمعاصرة».

أحمد اخشيشن

قبل أن يحظى هذا الخبير في التواصل بثقة محمد السادس على رأس إدارة هيأته العليا للاتصال السمعي البصري لحظة تأسيسها، كان خلف الرجل مسار سياسي وعلمي، منحه الجرأة الكافية ليمثل دور المبادر الأول وصاحب القرارات الحاسمة في هيكلة القطاع، مزاوجا بين معطيات الداخل وخبرات الخارج، خاصة منها خبرة الأصدقاء الفرنسيين الرائدين في المجال. فكانت تجربته في الهيأة تجسد قبضة الدولة المحكمة على مشهدها الإعلامي، وكانت جواز انتقاله إلى قيادة حركة «كل الديمقراطيين». حيث رسم لنفسه صورة «القائد» الأمثل بفضل ما كان يتحلى به من هدوء وملكات التواصل وقدرة على التبليغ البيداغوجي.

رأى اخشيشن النور قبيل الاستقلال، أي سنة 1954، بمنطقة قلعة السراغنة القروية. درس بثانوية محمد الخامس بمدينة مراكش قبل أن يلتحق بالمعهد العالي للصحافة (المعهد العالي للإعلام والاتصال حاليا) بالعاصمة الرباط الذي تخرج منه سنة 1976، مسار تكوينه هذا لم تعطله مرحلة الاعتقال الذي تعرض له سنة 1974 بسبب انتمائه إلى حركة «23 مارس» اليسارية، ليتم اقتياده من الرباط إلى عاصمة النخيل التي مكث في سجنها حوالي ثلاثة أشهر.

عمل مستشارا إعلاميا للاتحادي خالد عليوة أثناء استوزاره في حكومة البوسفي. فيما قدم للراحل إدريس بنزكري كامل دعمه ومساعدته في أعمال «هيئة الإنصاف والمصالحة»، وساهم في إعداد تقرير الخمسينية الشهير.

يوصف اخشيشن بمنظر حزب الأصالة والمعاصرة. «وضع أدوات التحليل الماركسي في خدمة مشروع مخزني»، يقول خصومه، فيما يرى فيه الرفاق مثقفا يساريا يدافع عن أفكار، إلا تهم الجهة التي يوجد فيها... اخشيشن خرج من وزارة التعليم إلى ديوان فؤاد عالي الهمة، قبل أن يرجع إلى واجهة السياسة على رأس جهة مراكش. إنه عنوان للمرحلة، حيث الدولة تبحث عن أطر جديدة لأدائها، ولا يهمها ماضي الأشخاص مادامو يلعبون الأدوار المطلوبة منهم في الحاضر.

منجب:

هناك «مقاولو الإيديولوجيا» الذين يقدمون خدمة سياسية مقابل منافع مادية

المعطي منجب

◗ كيف تفسر تحول عدد كبير من اليساريين القدامى من معارضة المخزن إلى خدمته؟

✧ ليس هناك جواب واحد وشاف لمثل هذا السؤال، فالمسارات تختلف: فهناك من غيّر رأيه بطريقة صادقة، ويريد أن يساهم في التغيير من الداخل، وهناك من قال لنفسه «أنا لست مازوخيا، فلماذا سأقضي بقية حياتي، وقد بلغت الخمسين أو الستين، في المعاناة، الشعب جاهل وغير مهتم لا بمصيره ولا بمصيري أو موافقي فلم العناد»، فعلت كل ما استطعت في السابق والآن من حقي أن ارتاح واستفيد، يجب أن أفكر في مصلحتي و مصلحة أبنائي فلم متابعة السراب المثالي الذي لن يفضي إلا إلى مزيد من الضياع المادي، بل وحتى المعنوي، ما دامت الإيديولوجية الإسلامية هي الوحيدة التي تحتفظ ببعض المصداقية لدى الشعب»؟.

◗ لكن هناك من يرى أن السبب ليس مواجهة الإسلاميين فقط بل يندرج في إطار المسالمة مع الماضي كذلك؟

✧ هناك طبعا من بين المتحفين بالنظام التحكمي بعض أصوليي العلمانية؛ وهؤلاء على الأقل يمكن أن نحترمهم لأنهم تصرفوا حسب قناعاتهم، ولكن هناك «انتهازيو خوف النظام من الإسلاميين أو انتهازيو الأصولوفوبيا»، ويمكن أن نسميهم «بمقاولي الإيديولوجيا»، أي أنهم يستثمرون ماضيهم المشرق ويقدمون خدمة سياسية وإيديولوجية للنظام القائم مقابل منافع مادية وإعلامية.

وبعض هؤلاء يلعبون بالنار بالمساهمة في تخويف النخبة الحاكمة من الإسلاميين، بل وفي الإشادة بالتوجهات الأكثر تحكمية داخل النظام، والتي تعطل مسار الديمقراطية بالقول إن الدمقرطة ستنتهي لا محالة إلى سيطرة الإسلاميين، ولهذا يجب إرجاء الدمقرطة إلى الأجيال القادمة مع إعداد البنية الثقافية عبر التحديث والتعليم.

◗ ما أثر هذا «التحالف» على عملية التحول الديمقراطي؟

✧ لا أعتقد أن هناك تحالفا بالمعنى الحقيقي للمفهوم، لأن التحالف يتطلب وجود إرادتين مستقلتين على الأقل، تتفاوضان على تقارب تكتيكي أو استراتيجي. هذا التحالف أفراد، لكل مصلحته وأهدافه، بالنظام لتحصيل منافع أغلبها ذات طابع شخصي وعائلي. كما أن التحالف يفترض في الغالب كأساس موضوعي لا محيد عنه وجود أهداف عمومية، أو على الأقل فئوية، بينما الحالة التي نتكلم عنها الآن تتعلق - في ما اعتقد وقد أخطئ- أولا وقبل كل شيء، بمغانم شخصية، ومثل هذه الاختيارات «الدخولية» الشخصية تضعف زخم التحول الديمقراطي، ولكنها قد تساهم -وهذه مفارقة كبيرة- في أنسنة بعض القطاعات الدولتية، لأن مثل هاته الموارد البشرية لها تكوين قيمي يرفض التراتبية التقليدية المقيتة واحتقار الشعب والعنف المادي والرمزي...إلخ.

> هناك بعض الأشخاص الذين سيتقربون من النظام بشكل أوضح، في انتظار أن يُنعم عليهم بما تيسر، كما أنعم على السباقين

◗ هل لهذا «الزواج» غير التكافئ انعكاسات على اليسار المغربي؟

✧ أعود للقول إنه من الصعب التعميم، فهناك من اليساريين سيبتعد من الدولة أكثر، لأن حُبّ المساهمة في التغيير بشكل قوي وتدريجي سيظهر زيفه أكثر بأسرة المدافعين عنه بهذا الشكل الفج، كما أن هناك بعض الأشخاص ممن سيتقربون من النظام بشكل أكبر، في انتظار أن يُنعم عليهم بما تيسر، كما أنعم على السباقين إلى قول وفعل كل شيء، وعموما أظن أن مهاته السلوكات الفردية تسيء إلى صورة اليسار ككتلة تدافع عن قيم مزاهة والإخلاص للشعب والتضحية لمصالح الشخصية والفئوية من أجله.

* أستاذ باحث حقوقي

Conseil national des droits de l'Homme

إلياس العماري

إلياس العمري..

من يسار اليسار إلى يمين المخزن

أصبح إلياس العمري، الرئيس الحالي لحزب الأصالة والمعاصرة، الشخصية اليسارية الأكثر إثارة للجدل ضمن اليساريين الذين ولوا وجوههم شطر المخزن. لا يخفي نفوذه، فتارة يقول إنه صديق الملك، وتارة يقول إنه صديق مستشاره فؤاد عالي الهمة. نشطاء الريف باتوا يسمونه «ريفي سيدنا»، وآخرون يلقبونه بـ«عراب يسار المخزن». كان شابا سيطا نشأ بين 10 من الإخوة، حيث ولد سنة 1967 في دوار «امتو» الذي يوجد على الجانب الشرقي من وادي نكور، وسط قبيلة بني ورياغل في الريف. أوضاعه لم تساعده على ولوج الجامعة، لكنه عاش وسط الطلبة القاعدين في فاس والرباط، عندما هرب من بلدته بعد أحداث 1984، حيث كان مبحوثا عنه من طرف الأمن. الكثير من رفاقه تعرفوا عليه منتصف الثمانينات متنقلا بين بيوت الطلبة القاعدين في فاس والرباط مختبئا من الشرطة. وخلال احتكاكه بالقاعدين في الجامعة تشرب الفكر الماركسي، وفي بداية التسعينات بدأ النضال الحقوقي من داخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. بعدها بدأ ينشط كثيرا في جمعية بالريف حول الغازات الكيماوية التي استعملها الاستعمار الإسباني في الريف، حتى بات أصدقاؤه يلقبونه بـ«إلياس الكيماوي». انخرط العمري منذ نهاية التسعينات في الدفاع عن العهد الجديد، وبرز بمشاركته في العديد من البرامج الحوارية في القناة الثانية، قبل أن يعين ضمن حكماء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. وفي 2008 برز إلى جانب فؤاد عالي الهمة في حركة لكل الديمقراطيين، ثم أصبح الرجل النافذ في حزب الهمة الأصالة والمعاصرة، حيث بات الرجل الذي يسعى السياسيون والوزراء إلى التقرب منه، وهو الذي لم يكن له أي منصب في الدولة، وحديثا أطلق مشروعا إعلاميا بـ65 مليون درهم، وانتخب أمينا عاما للبام في مؤتمره الذي عقد نهاية يناير الماضي.

يقدم إلياس العمري نفسه للدولة باعتباره «خط الدفاع الأخير» في وجه اكتساح حزب العدالة والتنمية للحقل السياسي. هذا الحزب الذي يتهمه العمري باستهداف طبيعة الدولة في المغرب، والمس بإمرة المؤمنين، وهو اليساري القادم من إيديولوجيا لا «إيمان فيها» ولا «إمارة»، في التحليل العلمي والطبقي على الأقل.

إدريس بنزكري..

الأب الروحي لقرار «التوبة»

إدريس بنزكري

هو زعيم كوكبة اليساريين الذين ركبوا سفينة محمد السادس وتخلصوا من حلم الشباب القائم على إسقاط الملكية وإقامة حكم العمال والفلاحين. ارتبط اسمه بتجربة «هيئة الإنصاف والمصالحة» وينسب إليه البعض ميلاد إرهاصات التأسيس لتجربة حزبية تحمل قيم اليسار وتتخلى عن أوهامه، لكنها تلتحم مع ملك يوصف بالحداثي. ينحدر إدريس بنزكري من منطقة زمور، حوالي ستين كيلومترا شرق العاصمة الرباط، وبالضبط قبيلة «بت أوحي» حيث ولد سنة 1950. «أنا أمازيغي، من عائلة متواضعة، عندما كنت طفلا، أي إلى غاية سن الثانية عشرة، تعرضت لتأثيرين سياسيين من طرف قريبين للعائلة الأول هو بلمبلودي أحد قادة جيش التحرير، خصم عنيد لسيطرة حزب الاستقلال وشارك في ثورة وأناس لسنة 1958. أما الثاني فهو السي عمور بن بوزكري، استقلالي موقع على وثيقة المطالبة بالاستقلال، استقطبني وأنا طفل للمشاركة في حملته الانتخابية لأول انتخابات تشريعية سنة 1962»، يقول الراحل عن نفسه.

عمور هذا كان، وإلى غاية وفاته سنة 1974، معلم إدريس ومرشده السياسي، واضعا خبرته التي راكمها من عمله كمعلم، ثم مديرا لإعدادية، فمديرا لديوان قاسم الزهيري، وزير التربية الوطنية، في خدمة شاب متحمس انتمى إلى المدرسة المأوية في سن الثامنة عشرة. غادر قريته سنة 1965 باتجاه تبقلت ثم الخميسات، وعندما اندلعت أحداث مارس في الدار البيضاء، أخذ بخط أولى شعاراته على الجدران. قبل أن ينتقل إلى إحدى ثانويات العاصمة، حيث تشرب الفكر اليساري على يد أساتذة فرنسيين ومغاربة، متفاعلا مع أحداث اللحظة العارمة: من حركة الطلبة في فرنسا في ماي 1968 إلى الفيتنام والد الشيوعي الماوي. لتكتشف مجلة «وجهة نظر» أسهما «أنفاس» كانت تصدر ما بين 1966 و1971، التقى مسؤوليها وكتابها أمثال عبد اللطيف اللعبي وأبراهام السرفاتي قبل أن يكتشف أعمال وتنقيبات بول باسكون السوسيولوجية.

كان إدريس ورفاقه جيلا ثائرا طموحا لم يرض باستقلال مغلوص ونخبة سياسية راهما مستهلكة وفاسدة، وملكية كان يعتبرها «رجعية» مكانها كتب التاريخ المنسي ليصبح الشعب صاحب السيادة وملك الثروة.

أحلام الثورة وإقامة الجمهورية الشيوعية العابلة ستتحطم على كلمات حكم نطق به ذات قاض ارتأى ميزان عدله أن يمنح إدريس إقامة طويلة بالسجن قدرها بخمس وثلاثين سنة. لم يعبأ الراحل بطول المدة ولا تأمل قساوتها، بل انطلق مباشرة رفقة رفاقه في عمل نضالي من داخل السجن أساسه إضراب عن الطعام إلى أن حصلوا على خزانة كتب وجرائد منتظمة وحق في مواصلة الدراسة.

كان إدريس بنزكري واحدا من قرابة ألف معتقل سياسي غادروا السجون المغربية ما بين 1990 و1998 بعد أن قضى 17 سنة وراء القضبان. فقد عرفت تلك الفترة إلغاء قوانين قمعية كثيرة وإدخال إصلاحات كثيرة على التشريعات المغربية في اتجاه الاقتراب من القواعد الدولية. ثم جاءت فترة «التناوب» التي حملت رجلا من طينة عبد الرحمن اليوسفي إلى مجاورة السلطة، وبعد ذلك بفترة وجيزة رحل الملك الحسن الثاني إلى دار البقاء. كل ذلك أوحى لرفاق إدريس بنزكري بالانتظام في إطار حقوقي جديد اسمه «منتدى الحقيقة والإنصاف» خوفا من أن تلتهمهم عجلة التغيير ويضيع حقهم في محاسبة جلاديهم واستعادة ولو جزء مما سحقته آلة النظام. لتحمل لحظة التأسيس سنة 1999 إدريس بنزكري إلى رئاسة هذا المنتدى.

اكتشف الراحل أن أساليب النضال ضد نظام الحسن الثاني لم تعد ضرورية في عهد خليفته، وقبل التخلص من لافتات وشعوب الاحتجاج التي ظل يحملها حتى في وجه اليوسفي عندما قام هذا الأخير حفلا على شرف الوزير المخلوع إدريس البصري، انتقل الرجل للعمل في الصفة الأخرى كأنبا عام، ثم رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فرئيسا لهيئة الإنصاف والمصالحة، ليصبح في نظر بعض رفاقه كأننا قبل بيع رصيده النضالي، بينما أصبحوا في نظره «مافيا» ترفض الحوار ولا تقبل الاختلاف.

إدريس اليزمي..

المحامي الحقوقي للنظام

إدريس اليزمي

مسار إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يبقى مختلفا نوعا ما عن مسارات بقية زملائه ممن باتوا يوصفون بـ«يسار المخزن». اسمه الحقيقي إدريس الخمار، ولد بفاس سنة 1952، لكن أصل والده من أولاد أزم بإقليم تاونات. انخرط منذ شبابه في الحركة اليسارية في السبعينات، وعندما أصبح مبحوثا عنه من طرف الأمن، اختار اسما حركيا وهرب إلى فرنسا خوفا من الاعتقال. هكذا أمضى 37 سنة خارج المغرب، وكان يعتبر من معارضي نظام الحسن الثاني في الخارج. اشتغل بشكل كبير في أوساط الجالية، لكن نشاطه الحقوقي الدولي جلب أنظار العهد الجديد إليه، فقد شغل منصب نائب رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، وعمل كذلك كاتبا عاما سابقا للفدرالية الدولية لعصب حقوق الإنسان، وكان عضوا سابقا للجنة التنفيذية للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان. عندما عاد إلى المغرب أصبح من الفاعلين الأساسيين في تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى جانب إدريس بنزكري، ومن المدافعين عن صورة المغرب الحقوقية في الخارج في 2007، عين رئيسا لمجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وفي مارس 2011، عين أيضا رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حتى بات يعرف بـ«رئيس المجلسين».

اليزمي اليوم يضبط عقارب ساعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ساعة «المخزن». يسكت عندما يكون ملزما بالكلام، ويتكلم عندما يكون ملزما بالصمت، يعتبر أن الخطر الأكبر اليوم هو التيارات الدينية التي تكبر في المجتمع، لكنه لا يرى أن سياسة الدولة هي المسؤولة عن هذا التغلغل للفكر الاحتجاجي المتدثر بالعباءة الدينية.. إشارته لموضوع «المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة» اعتبرها كثيرون «خطة خطيرة» لتقسيم المجتمع بين ديني وعلماني، في الوقت الذي يحتاج البلد إلى تقسيم آخر بين ديمقراطي وسلطوي.

Conseil national des droits de l'Homme

عبد السلام أبودرار..

من سجن النظام إلى دبلوماسية المخزن

عبد السلام أبودرار

عبد السلام أبودرار، الذي ترأس الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة منذ 2008 قبل أن يعين أخيرا سفيرا للمغرب في لندن، بعد بدوره من خريجي سجن القنيطرة في السبعينات بسبب انتمائه إلى حركة 23 مارس. من عائلة سوسية هاجرت إلى مدينة سلا، تميز أبودرار بنباهته منذ صغر سنه، فقد كان تلميذا مجدا في ثانوية الحسن الثاني وثانوية مولاي يوسف بالرباط. ثم ثانوية ليوطي الذي درس فيها الأقسام التحضيرية للمدارس العليا، حيث سيلتحق منها بمدرسة الفنارط بباريس سنة 1970.

كان حينها قريبا من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن خلال دراسته في فرنسا تأثر بأفكار اليسار المتطرف، ولهذا التحق بحركة إلى الإمام، لكنه ما لبث أن ابتعد عنها والتحق بحركة 23 مارس. تخرج أبودرار من مدرسة الفنارط بباريس سنة 1973، وعاد إلى المغرب ليشتغل مهندسا في وزارة الأشغال العمومية. يروي أحد رفاقه في سجن القنيطرة أنه قبل اعتقاله كان يعيش وضعية مادية جيدة، فقد كان مهندسا يقطن في فيلا وله سيارة وسائق. يقول المصدر: «كنا نمزح ونقول له: ما الذي أتى بك إلى حركة 23 مارس وأنت تعيش في وضع جيد؟».

في 5 نونبر 1974، تم اعتقال أبودرار وأودع سجن درب مولاي الشريف، وبقي فيه إلى حدود 22 غشت معصوب العينين بمقبد البيدن، ثم نقل إلى سجن عين مؤمن حيث حكم عليه بـ5 سنوات سجنا، وتم نقله إلى سجن القنيطرة إلى جانب رفاقه. وبعد معركة الإضراب عن الطعام التي خاضها المعتقلون تم تفريقهم، فتم نقل أبودرار إلى سجن عين مؤمن قبل الفلاجي بسطات، حيث قضى فيه 14 شهرا. وفي 3 دجنبر 1979 تم إطلاق سراحه، فاشتغل في القطاع الخاص في بروفايل رسمه عنه حميد برادة في مجلة «جون افريك»، في عددها الصادر في 16 مارس 2009، يقول إن محمد القباج، الذي كان مديرا للطرق في الوزارة، وبقي في هذا المنصب 10 سنوات قبل أن يغادره إلى القطاع الخاص. وفي بداية 1996، دخل إلى صندوق الإيداع والتدبير، وأصبح الرجل الثاني فيه. وفي نهاية 2008، عينه الملك محمد السادس رئيسا للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، قبل أن يعين حديثا سفيرا للمغرب في لندن.

محمد الصبار:

نعم قلبت الفيستة ولكن..

محمد الصبار

«نعم قلبت الفيستة.. ماشي مشكل إذا قلبنا الفيستة وعادي.. طبيعي جدا الواحد يشوفني قالب الفيستة، وكنعرف هادو اللي كيقولو هاشومي. واحد عدد ديال الناس إذا عطاوه غير مقدم عادي يكون فرحان»، بهذه العبارات الدارجة برّر محمد الصبار تغيير توجهاته، وهو الحقوقي اليساري الذي صار، ابتداء من مارس 2011، أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة المكلفة بتلميع صورة المغرب في الخارج.

حتى 20 فبراير 2011، كان محمد الصبار ذلك المناضل اليساري الذي لا يتعب من أجل حقوق الإنسان والملكية البرلمانية، لكن، فجأة ودون مقدمات، أصبح منذ يوم 3 مارس 2011، في أوج احتجاجات حركة 20 فبراير الشبابية، ثاني شخص في الهيئة الحقوقية المذكورة.

بهذا الانتقال من صفوف حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى جوار المخزن، صار الصبار، ابتداء من ذلك التاريخ، ضمن كوكبة اليساريين الذين انتقلوا من معارضة الملك الحسن الثاني إلى خدمة ابنه، ما ترك استفهامات كثيرة لم تجد لها جوابا لحد اليوم.

بدا الصبار مساره النضالي داخل طلبة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعندما تعرض هذا الأخير للانقسام في بداية الثمانينات، التحق الصبار بالتيار المنشق رفقة قياديين بارزين أمثال: عبد الرحمن بن عمرو وأحمد بنجلون وآخرين، الذين أسسوا حزب الطليعة، وتولى الصبار مسؤولية القطاع الطلابي للحزب الذي يُعرف في الجامعة بـ«رفاق الشهداء».

لكن أسهمه سترتفع أكثر في سياق الحراك الحقوقي والسياسي الذي بدا بعد مصادقة المعارضة السابقة على دستور 1996، وهو القرار الذي ترتب عليه تشكيل حكومة برئاسة عبد الرحمان اليوسفي في مارس 1998، إيذانا بانعطافة سياسية جديدة فتحت الباب أمام تنظيمات حقوقية جديدة، كان أبرزها تأسيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في يناير 1999.

وبصفته معتقلا سابقا لعدة أشهر غلب انتفاضة 1984، أصبح الصبار محاميا وحقوقيا بارزا في قيادة المنتدى الذي ضمت معتقلين سابقين، لكنه ظل صوتا وفيا لحزبه (الطليعة)، وحتى حين نظم المنتدى والجمعية المغربية لحقوق الإنسان المناظرة الأولى حول ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي عقدت في نونبر 2002، تبين الخلاف بين مقاربتين؛ الأولى متشددة طالبت بأن ترتكز المصالحة على المحاسبة واعتذار الدولة، والثانية معتدلة دافعت عن مقاربة العدالة الانتقالية على منوال ما حدث في أمريكا اللاتينية بلا محاسبة، لكن على أساس ضمانات بعدم التكرار.

تبنى المنتدى المقاربة الثانية، وصار بنزكري رمزا لها، وبجانبه كان الصبار، بل هو الذي ورثه في رئاسة المنتدى لولايتين، لكن ظل الصبار يتصرف حسب المواقف العامة لحزبه، والتي تلح، في ما يخص قضية المصالحة مع الماضي، على محاسبة الجلادين واعتذار الدولة.

عندما نزل شباب حركة 20 فبراير إلى الشوارع سنة 2011، انضم الصبار إلى المؤيدين، وكان أحد المحتجين في شوارع الرباط، وأحد الحقوقيين البارزين الذين شكلوا مجلس الحركة، والمنافحين عنها. لكن صبيحة يوم 3 مارس 2011 كان الصبار بمجلس أمام الملك بقصره في مراكش، حيث عينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

تحليل

التليدي:

إدماج اليسار الراديكالي في الدولة.. تحالف استراتيجي أم التقاء مصالح؟

بلال التليدي

ثمة منهجيتان لدراسة ظاهرة إدماج الدولة لجزء من اليسار الراديكالي وتفسير أبعادها:

• منهجية حصر المواقع والوظائف التي اضطلع بها اليسار الجديد في بنية الدولة ومؤسساتها، والانطلاق من قاعدة هذه البيانات الوصفية (الخاصة بالمواقع والوظائف) لتفسير مبررات الإدماج وخلفياته السياسية.

• منهجية دراسة السياق السياسي وتفسير شكل الإدماج في ضوء احتياجات الدولة واستجابة هذا المكون ضمن الشروط الموضوعية والذاتية التي كان يعيش فيها.

الجرد الأولي للمواقع التي تكثف فيها حضور هذا المكون في بنية الدولة ومؤسساتها، يشير إلى خمسة مناشط أساسية:

• المنشط الثقافي: ونقصد به مختلف المواقع التي تشكل أوعية إنتاج التعبيرات الثقافية والفنية؛

• المنشط التربوي التعليمي: ونقصد به مختلف المواقع التي تشكل أوعية إنتاج البرامج والمناهج ورصد وتقييم مخرجاتها؛

• المنشط الإعلامي: ونقصد به مختلف المواقع المتصلة بتقديم الخدمة الإعلامية العمومية أو بالسهر على مراقبة هذه الخدمة والنظر في مدى موافقتها للقوانين المنظمة؛

• المنشط الحقوقي: ونقصد به المؤسسات الحقوقية الوطنية التي انتجتها الدولة ومنعتها بهامش واسع من الاستقلالية لتكون محاور أساسيا للدولة من جهة، ومحاضنا نزيها من لدن المنظمات الدولية من جهة ثانية؛

• المنشط الدبلوماسي: ونقصد به على وجه الخصوص المواقع السفارية والتمثيليات الدبلوماسية في الخارج؛

تحليل معطيات هذا الجرد، تشير إلى أن إدماج هذا المكون في بنية الدولة ومؤسساتها ارتهن بأداء ثلاث وظائف أساسية، أو لدقة، الإمكان والرصيد الذي ميز هذا المكون، أهله لخدمة ثلاث وظائف أساسية:

• الوظيفة الإيديولوجية؛ إذ تجتمع الثقافة والفن والسينما وبرامج التعليم ومخرجاته وكذا الإعلام فيما يسمى من داخل الأدبيات الماركسية بالوظيفة الإيديولوجية للدولة.

• الوظيفة الحقوقية، وتتمثل في الارتقاء بصورة حقوق الإنسان في المغرب، والاشتغال بشكل أكبر على الصورة، أي صورة المغرب الحقوقية في الخارج.

• الوظيفة الدبلوماسية، وهي بالمناسبة ليست وظيفة طارئة بررها رصيد اليسار الجديد، وإنما اعتادت الدولة توظيف العديد من المكونات السياسية المختلفة في تمثيلياتها الدبلوماسية في الخارج في الميدان التي تتقاسم معها هذه المكونات نفس الإيديولوجية.

السياق السياسي لإدماج اليسار الجديد في مؤسسات الدولة، يقدم معالم مهمة لدراسة مبررات الدولة في الإدماج، واحتياجاتها في تلك المرحلة، وتقديرها للوظائف التي يمكن أن يقوم بها اليسار لملء الفراغ الحاصل لديها:

• أولى هذه المعالم، هو ضعف وترهل أحزاب القوى الوطنية والديمقراطية والتمثيليات الدبلوماسية في الخارج؛

• ثاني هذه المعالم، هي حاجة الدولة إلى تعزيز شرعيتها وتقويتها والانتقال من وضع الدولة التي تصارع أحزابها، إلى دولة الإجماع، التي تتنافس الأحزاب ضمن السقوف التي يحددها الدستور والثوابت التي يرسمها.

• ثالث هذه المعالم، هو التحديات التي أبرزها ملف الوحدة الترابية، والاستثمار الذكي لورقة حقوق الإنسان من قبل الخصوم، لإضعاف مبادرة الدولة لحل النزاع، وحاجة الدولة إلى الاشتغال على صورتها الحقوقية.

• رابع هذه المعالم، هو حاجة الدولة إلى ذراع إيديولوجي قوي يمنع إمكان هيمنة الإسلاميين على المشهد الثقافي، والخوف من أن يتكرر سيناريو اليسار الذي أمسك في عهد الملك الحسن الثاني رحمه الله بكل مفاصل التعليم والتربية والثقافة والفن.

هذا من جهة الدولة، أما من جهة اليسار الراديكالي، فثمة تحولات عاشها المكون سهلت في التقاء موضوعي بين مصالحه ومصالح الدولة نذكر منها:

• حاجته إلى ملء فراغ الإيديولوجية، لاسيما بعد انهيار الأطروحة الماركسية؛ إذ لم تكن المنظومة الحقوقية سوى المدخل الأخف لاعتناق الإيديولوجية المضادة (الليبرالية) والمسلك الأربح للخروج من المأزق.

• حاجة جزء مهم من مناضلي اليسار للاندماج الاجتماعي بعد سنوات طويلة من الاعتقال.

• حاجتهم إلى لعب دور لمواجهة الإسلاميين بحكم أنهم كانوا ينظرون إلى هذا التيار باعتباره تيارا رجعيا تسبب في إجهاض الخميرة الثورية واستحوذ على قاعدتهم الشعبية.

إن تحليل طبيعة السياق الذي تم فيه إدماج اليسار الجديد، واحتياجات الدولة ضمنه، والتحولات التي كان يعرفها هذا المكون، تعطي صورة واضحة عن التقاء حقيقي للمصالح بين الطرفين أملى في المرحلة الأولى إدماج هذا اليسار من بوابة الوظيفة المدنية، إذ نقلد العديد من مناضلي هذا المكون مناصب مهمة في لجان البرامج والمناهج في وزارة التربية الوطنية، والفعاليات الثقافية التي نرعاها وزارة الثقافة وغيرها، بالإضافة إلى القنوات العمومية والمجلس الأعلى السمعي البصري، والمركز السينمائي المغربي، دون أن ننسى الكثافة التي مثل بها هذا المكون تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكن في مرحلة لاحقة.

> التقاء المصالح أملى في المرحلة الأولى إدماج اليسار من بوابة الوظيفة المدنية

هذا الإدماج سنضاف إليه وظيفة أخرى سياسية، تمثلت في محاولة إخراج حزب سياسي (حزب الأصالة والمعاصرة) من رحم مدني (حركة لكل الديمقراطيين)، بنفس الطريقة التي انبثق فيها حزب الإسلاميين (حزب العدالة والتنمية) من حركة المدنية (حركة التوحيد والإصلاح) لمواجهة الإسلاميين وتحقيق التوازن، إذ سيتم الرهان من خلال هذا الحزب على إحياء مفهوم الحزب المثل للأغلبية الصامتة، والحزب القادر على تعبئة 80 في المائة التي لا تشارك في العملية الانتخابية.

دراسة الأثر في مداها القريب، تبين أن إدماج هذا المكون من بوابة الوظيفة المدنية كان على حساب إضعاف أحزاب القوى الوطنية والديمقراطية، بل وعلى حساب المسار الديمقراطي الذي تعرض لنكسة كبيرة في انتخابات 2007، وكان الرابح الأكبر من هذه العملية هو الإسلاميون الذين برزوا كأقوى حزب سياسي معارض في المشهد السياسي. أما دراسة الأثر بالنسبة إلى إدماج هذا المكون من بوابة سياسية، فقد كشف الحراك الشعبي الديمقراطي الذي عاشه المغرب في 20 فبراير، أن كلفته كانت جد باهظة، وأن الإسلاميين- الذين أسس حزب الأصالة والمعاصرة لمواجهتهم- صار أكبر فاعل سياسي في المشهد السياسي جرت كل التوافقات التي تمت للخروج من مأزق الحراك بشراكة استراتيجية معه.

محمد البردوزي..

الثوري الذي صار أحد مهندسي دستور محمد السادس

هو ابن ذلك المغرب «غير النافع».. حمله ذكاؤه وتفوقه الدراسي إلى الرباط للدراسة، وفي سنة 1970 حصل على دبلوم المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، ويذكر رفاقه أن محمد البردوزي كان أول وآخر من قاد إضرابا بها عن الدراسة، وهو ما يعد دليلا على حيويته وتوجهاته النضالية.

لكن السنة التي حصل فيها على دبلوم المدرسة الإدارية الأرقى في المغرب، هي السنة التي سجن فيها وحكم عليه بعشر سنوات بتهمة تهديد أمن الدولة. لقد كان البردوزي ضمن قيادة حركة «23 مارس»، بل أحد رموزها المفكرة.

في سجن القنيطرة، قضى البردوزي 7 سنوات رفقة رموز يسارية أخرى، أمثال عبد الله الحريف وإدريس بنزكري وأحمد حرزني وآخرين. لم يكمل العقوبة بسبب تدخل لصالحه من قبل الجامعي الفرنسي، ميشيل روسي، لدى إدريس البصري، الذي اقترح اسمه ضمن المستفيدين من العفو الملكي سنة 1978. ورغم العفو لم يحصل البردوزي على جواز سفره إلا بعد ثماني سنوات من ذلك.

قرر البردوزي بعد تجربة السجن استكمال دراسته بكلية الحقوق بالرباط، التي حصل منها على دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والقانون العام، وهو المسار الذي توج بحصوله على الدكتوراه سنة 1987.

تدريجيا، وكلما تقدم البردوزي (وهو من مواليد 1948 بيوم‌آلن دادس) في السن والتحصيل العلمي أصبح معتدلا أكثر. كتاباته «الثورية» في مجلة «انفاس» صارت أكثر اعتدالا في فهم وتحليل البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية للمغرب. لقد ساعده تخصصه في نقد الكتابات الاستعمارية حول المغرب، تحت إشراف عبد الله ساعف، في مراجعة أفكاره.

حين انقسمت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي سنة 1996 بسبب الموقف من الدستور، وخرجت منها نخبة مثقفة وجامعية أسست حزب الاشتراكي الديمقراطي، برئاسة عيسى الورديغي وعبد الصمد بلكبير، انضم البردوزي إلى الطامحين الجدد، وتدريجيا صار يوصف بأنه «منظر المخزن» بعدما كان يعتبر من منظري اليسار.

في سنة 1999 عين البردوزي عضوا في اللجنة الخاصة للتربية والتعليم، وكان أحد مهندسي الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بل محرره الرئيس، مستفيدا من خبراته في التدريس بجامعة محمد الخامس وجامعة «لاقال» بكندا. وفي سنة 2001 عين عضوا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وعندما قررت الدولة إجراء تقييم علمي لتجربة حكم الحسن الثاني من خلال تقرير «الخمسينية»، كان البردوزي أحد محرريه الرئيسيين، كما وضع اسمه ضمن أعضاء هيئة الإنصاف. وفي سنة 2006 عين عضوا في المجلس الأعلى للتعليم، ثم عضوا في مجلس الجالية المغربية بالخارج سنة 2008، ثم عضوا في اللجنة الاستشارية للجهوية سنة 2010.

ولما قرر الملك محمد السادس تشكيل لجنة وضع الدستور سنة 2011، كان البردوزي أيضا ضمن أعضائها. وافته المنية مباشرة بعد أسابيع فقط من اعتماد هذا الدستور.

لقد فرض البردوزي نفسه مفكرا ومثقفا وحقوقيا لا غنى عنه بالنسبة إلى الدولة في كل الهيئات والمجالس التي أحدثتها منذ مجيء الملك محمد السادس إلى الحكم. كان البردوزي يحذر رفاقه في اليسار من ثلاثة مخاطر: الطلقية، وخروج مناضلي اليسار من السياسة ولجوؤهم إلى المجتمع المدني، والخطر الثالث هو الاحتواء الإيديولوجي، لكنه لم يحذر أبدا من احتوائهم من قبل المخزن.

محمد البردوزي

حسن بنعدي..

أحلام البروليتاريا يبعثرها جرار «البام»

حسن بنعدي

بعد حسن بنعدي من قدماء الحزب الشيوعي المغربي، الذي تطور فيما بعد ليصبح حزب التقدم والاشتراكية. كان من مؤسسي حركة «إلى الأمام» في الستينات، وكان رفيقا للراحل ابراهام السرفاتي، ومن دعاة إقامة ديكتاتورية البروليتاريا في المغرب على انقاض الملكية، لكنه بعد العهد الجديد سنة 1999 بدا يغير قناعاته، ويقتنع بان التغيير يمكن ان يأتي من قلب المؤسسة الملكية، ولهذا انخرط في فريق العمل الذي شكله المستشار الملكي مزيان بلفقيه لإنجاز تقرير الخمسينية، قبل أن يظهر إلى جانب فؤاد عالي الهمة قائدا في «حركة لكل الديمقراطيين» التي افرزت حزب الأصالة والمعاصرة، الذي كان اول أمين عام له.

قام بنعدي مبكرا بمراجعات فكرية لتوجهات الحركة الماركسية اللينينية في نهاية الستينات، بعدما اتضحت له استحالة بناء حزب البروليتاريا، ولهذا التحق بالاتحاد المغربي للشغل ليعمل إلى جانب كل من المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم. يقول بنعدي، المنحدر من مراكش في حديث سابق مع «اخبار اليوم»، إنه تبين له أن «الحركة النقابية كانت تدور في حلقة مفرغة»، ولهذا غادرها واشتغل في الصحافة إلى حين اعتلاء الملك محمد السادس العرش، ويضيف قائلا: «وجدت نفسي في اتصال مع مجموعة من الإخوان، كان لهم اتصال مباشر بالملك، ضمنهم عبد الله إبراهيم، وعبد السلام الجبلي، اللذان التقياه في الأسبوع الأول لاعتلائه العرش، مضيفا: «قال لي عبد الله إبراهيم "إن هذا الملك له من المؤهلات ما قد يجعله من انجح ملوك اسرته"، أما عبد السلام الجبلي فقال لي إن "الملك محمد السادس فرصة للمغرب"، فعاد لي الامل بعدما غادرت السياسة والنضال». بعدها اتصل به المستشار الملكي الراحل، مزيان بلفقيه، ليلتحق بالفريق الذي كان يعد تقرير الخمسينية. حسب بنعدي، فإن بلفقيه تعرف عليه عندما كان قياديا في الاتحاد المغربي للشغل. وبعد ذلك ربط بنعدي الاتصال بادريس بنزكري، الذي ترأس هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث كان بنزكري طالبا لدى بنعدي في الرباط.

ويقر بنعدي بأنه حصل الاتصال المباشر مع فؤاد عالي الهمة، المستشار الملكي حاليا، «تذاكرنا، ووضعني في الصورة، فتشكل فريق أعلن خلق حركة لكل الديمقراطيين».

خديجة الرويسي..

الوجه الناعم لليسار المخزني

ارتبط اسم خديجة الرويسي، المزدادة بالدار البيضاء سنة 1963، باسم أخيها المختطف قسريا، عبد الحق الرويسي. ولجت عالم النضال منذ المرحلة الثانوية باعتبارها شقيقة مختطف ومعارض سياسي، ولهذا السبب وجدت نفسها وسط ما يسمى باليسار الجديد، على خلاف والدها الذي كان من رموز حزب الشورى والاستقلال.

وبرز اسم خديجة الرويسي إلى جانب عائلات ضحايا الاختطاف والاختفاء القسري، وفي سنة 1985 تعرضت بدورها للاختطاف ثم السجن لمدة عامين. وهي تجربة منحتها صفة معتقلة سياسية، وبالتالي، انضمت إلى هذا المعسكر، خاصة في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بل يبدو أن الرويسي كانت معارضة جذرية، إذ إنها قضت سنوات داخل حزب النهج الديمقراطي قبل أن تنفض يديها من كل شيء.

خديجة الرويسي

بدأت مسارها الجديد الذي انتهى بها في صفوف حزب الأصالة والمعاصرة، وربما سفيرة للمغرب في الدنمارك سنة 1998، عندما انضمت إلى أول تجمع وطني لضحايا ما يسمى بسنوات الرصاص، وهو التجمع الذي أفضى إلى تشكيل لجنة من 6 أعضاء للتحضير للمؤتمر التأسيسي لمنتدى الحقيقة والإنصاف، والذي أصبح المخاطب الرسمي لـ«العهد الجديد»، بعد خمسة أشهر من تأسيسه.

كانت الرويسي من بين قادة المنتدى، وإحدى الوجوه النسائية داخله، وكانت فوق ذلك الأقرب بينهن إلى إدريس بنزكري، الذي أصبح المحاور الرئيس للنظام في شخص فؤاد عالي الهمة، وهكذا أصبحت الرويسي صديقة للهمة، وطرفا في كل مبادراته. وفي سنة 2004، طلّقت حزب النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعدما أصبحت تتهم داخلهما بتبني وجهة نظر السلطة، ثم انضمت إلى العمل بجانب هيئة الإنصاف والمصالحة، التي كانت القنطرة نحو حضن المخزن.

كانت الخطوة الأولى التحاقها بحركة «لكل الديمقراطيين»، التي أسّسها فؤاد عالي الهمة لتكون إطارا أوسع لما بات يُعرف إعلاميا بـ«اليسار المخزني». إلى جانب أعيان ومثقفين ويساريين من أحزاب مختلفة، بغرض مواجهة الإسلاميين. وكان يعوّل على إدريس بنزكري، الذي بات رمزا للمصالحة مع الماضي، أن يكون قاطرة لها، لكن وفاته أجبرت الطرف الثاني في المعادلة، وهو فؤاد عالي الهمة، على الخروج من وزارة الداخلية وتسلم المهمة. برزت الرويسي مدافعة عن الحريات الفردية، الموضوع الذي يزعج الإسلاميين. وبعدما فشلت «حركة لكل الديمقراطيين» وانتهى أمرها، لجأت الرويسي مع «يساريين قدامى» إلى تأسيس «بيت الحكمة» لاستعماله ضد خصومها الرئيسيين، فهي طالما كانت تُعرّف نفسها بأنها نقيض خصمها الرئيس، الذي كان ممثلا في المخزن، ثم صار اليوم مجسدا في الإسلاميين.

إلى جانب نضالها الحقوقي، ظلت الرويسي حريصة على موقعها ضمن قيادة حزب الأصالة والمعاصرة، رفقة يساريين آخرين وجدوا أنفسهم بجانب الأعيان والتكنوقراط، في مفارقة عصية على التفسير. في سنة 2012، حاولت الرجوع إلى الوراء، بل وقدمت استقالتها من الحزب بمبرر أنه انحرف عن سكته، لكن سرعان ما تراجعت عن ذلك. لقد صارت الرويسي نائبة برلمانية في مجلس النواب، وتعني الاستقالة من الحزب الاستقالة من البرلمان كذلك.

تغيّرت الرويسي كثيرا.. لقد كانت الوجه الناعم لليسار الجذري، ثم صارت الوجه الناعم ليسار المخزن، وقد تخلت عن كل شيء إلا عداءها للإسلاميين.

عبد القادر الشاوي..

من تجربة الحلم والغبار إلى أريكة الدبلوماسية

عبد القادر الشاوي من الأسماء البارزة التي ميزت اليسار الراديكالي في السبعينات. حكم عليه بـ20 سنة سجنا قضى منها 15 عاما في السجن المركزي بالقنيطرة، قبل أن يتحول إلى سفير للمغرب في الشيلي في ظل العهد الجديد، ويعين اليوم سفيرا للمغرب في بلد مهم هو جنوب إفريقيا. داخل السجن وقع تحول كبير في فكر الشاوي، من ثائر إلى رجل أكثر واقعية، ولهذا ألف كتابا عن تجربة اليسار وصفها فيه بـ«تجربة الحلم والغبار». ولد الشاوي سنة 1950 في قرية باب تازة على بعد 30 كلم من شفشاون، اشتغل مدرسا للأدب العربي في الدار البيضاء، قبل أن يعتقل سنة 1974 بتهمة الأنتماء إلى حركة 23 مارس. تعرض للتعذيب، وتم عزله من وظيفته، وبعد خروجه من السجن عام 1989، عمل صحافيا في جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، ولم يسمح له بالعودة إلى وظيفته استنادا إلا سنة 1994. يمكن القول إن الشاوي لم ينتظر وفاة الحسن الثاني لكي ينخرط في مؤسسات الدولة، مثل كثير من رفاقه، وقد لعب المستشار الملكي الحالي، عمر عزيمان، دورا كبيرا في «استقطاب» الشاوي، حيث اشتغل هذا الاخير في ديوانه عندما كان وزيرا لحقوق الإنسان في حكومة كريم العمراني، ثم عين مستشارا في سفارة المغرب في مدريد، ثم عضوا في ديوان وزير العدل عمر عزيمان في حكومة اليوسفي. وفي سنة 2008 عين الشاوي سفيرا في الشيلي، وبقي في هذا المنصب إلى أن عين حديثا سفيرا في جنوب إفريقيا.

عبد القادر الشاوي

Conseil national des droits de l'Homme

الوديع: الهمة لعب دورا مهما في تذليل الصعوبات أمام مبادرة هيئة الإنصاف

مصلاح الوديع

◗ ما رأيك الشخصي في تجربة انخراط اليسار الراديكالي في مسار تجديد نخب الدولة؟

✧ **بعيدا عن منطق الرجم بالغيب والاتهامات المزاجية، يمكن القول إن عوامل عدة ساهمت في تغيير الاستراتيجية السياسية لفصائل اليسار. وفي البداية لا يمكن الحديث عن اليسار ككتلة متراصة، إذ إن العديد من فصائله وفرت أجوبة مختلفة حسب هذا الفصيل أو ذاك. ويمكن تبيان النقاط التي تتفق فيها هذه الفصائل رغم تباينها: التخلي عن التنظير للعنف، وأقول التنظير لأن اليسار لم يكن عنيفا في الممارسة أبدا، ولا خطط لذلك يوما ما. لقد كان الأمر يتعلق بإعجاب بنماذج سابقة عليه في التاريخ لا أقل ولا أكثر. ثم هناك تبني أطروحة الديمقراطية، ولو بتفاوت، عوض ديكتاتورية البروليتاريا.**

أظن أن مآل التجربة الاشتراكية عبر العالم، المتمثل في أزمتها التنظيرية والعملية، قد ترك بصماته، دون استخلاص الدروس، للأسف، إلى حد اليوم. لذلك نرى اليوم تارجحات كثيرة، وترددات في اعتماد هذا المنحى أو ذاك، ما أضعف دور اليسار بشتى فصائله. لقد تخلى اليسار عن عدد من مسلماته بفعل امتحانات التجربة دون أن يؤسس نظرية جديدة. ويمكن اعتبار استراتيجية النضال الديمقراطي في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي 1975 أهم منعطف في التفكير اليساري، قبل أن تضعف هي الأخرى أمام التقاعس عن تطويرها وتجديدها.

من جهة أخرى، بعد سقوط جدار برلين أظن أن الدولة، مع الراحل الحسن الثاني، استطاعت فهم التحولات المفاجئة بشكل أسرع من اليسار نفسه، ما مكنها من استثمار الوضع الجديد، بما في ذلك تخلف اليسار عن استثماره.

بعد الكفاح داخل الكتلة من أجل المراجعة الدستورية خلال نهاية الثمانينات والتسعينات على وجه الخصوص، كان بإمكان اليسار المشاركة أكثر في فتح آفاق الانتقال الديمقراطي عبر التأهيل الذاتي تنظيرا وتنظيما وأشكالا نضالية. إلا أن الذي غلب في نهاية المطاف هو النزوع إلى تكريس التقاليد السياسية المرعية...

◗ ما الذي غير قناعاتك الراديكالية شخصيا، وأقنعك بالانخراط في مسار العهد الجديد من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة وغيرها؟ هل المبادرة جاءت من القصر أم من اليسار؟

✧ **لقد اعتبرت منذ مغادرتي السجن بعد 1984، وحتى قبل ذلك، أن النضال الديمقراطي نضال استراتيجي، وأن دمقرطة الدولة لا يمكن أن تتم دون دمقرطة المجتمع. عندما أدركت أن المعركة طويلة النفس. والنضال الديمقراطي سيتم عبر مراكمات صبورة وعبر توفير المجال لانبثاق نخب جديدة من رحم المجتمع، وبابتكار أشكال جديدة للتأثير في المجال العام. وهكذا ساهمت شخصيا في عدة محاولات لتأسيس إطارات تجيب عن هذه الضرورات، مع المشاركة، في الوقت نفسه، في تغذية التفكير المشترك والمجال العام بأفكار جديدة تمهد لوعي سياسي متطور ومتلازم مع التحولات المتسارعة التي أخذ اليسار يعجز عن قراءتها والتفاعل معها بما يتيح له وجودا أكثر تأثيرا. هكذا ساهمت في تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في الثمانينات، وساهمت في تأسيس منتدى الحقيقة والإنصاف، وساهمت في دعم الحركة النسائية، ثم حركة لكل الديمقراطيين، دون نسيان ذكر المشاركة في أنشطة بيت الشعر وجمعيات مدنية أخرى.**

أما المبادرة في ما يتعلق بهيئة الإنصاف، فالفكرة التأسيسية جاءت من المجتمع المدني عن طريق منتدى الحقيقة والإنصاف، الذي شغلت فيه نائبا للرئيس مع الراحل إدريس بنزكري، ثم تطورت وأخذت شكلها النهائي من خلال النقاش البناء مع ممثلي الدولة، وفي مقدمتهم السيد فؤاد عالي الهمة الذي لعب دورا مهما في تذليل الصعوبات. أضف إلى ذلك الحكمة والصبر الذي كان الراحل إدريس بنزكري يتصف بهما.

> **توفير المجال لانبثاق نخب جديدة من رحم المجتمع، وبابتكار أشكال جديدة للتأثير**

◗ هناك من يقول إن اليسار الراديكالي شعر بمأزق بعد فشله في تحقيق أهدافه وبخطر الزحف الإسلامي القادم، فاعتبر أن العدو هم الإسلاميون، وأنه يمكن التحالف مع الملكية ضدهم. ما تشاطر هذا الرأي؟

✧ **هذا رأي تبسيطي مثل العديد من التحاليل التي لا تقرأ إلا مظاهر الأمور، وذلك يبدو من خلال عدد من المعطيات التي أشرت إليها أعلاه. ما هو إلا استحضار لخطورة زرع أسباب الفرقة داخل المجتمع على أساس ديني، وكسب مواقع في الفضاء السياسي عن طريق مزاحمة الملكية في الشرعية الدينية، ما يهدد في نهاية المطاف الضرورة التي يجب أن تفضي إلى تجاوز العتاقة السياسية والفكرية في الدولة المغربية، والحال أن الاعتماد على استثمار المقدس الديني المشترك للمغاربة لا يمكن أن يؤدي إلا إلى ترسيخ تلك العتاقة التي دفع اليسار الثمن غاليا من أجل القطع معها.**

7742/11

أنشطة شبكة القراءة بالمغرب

تحولت شبكة القراءة بالمغرب إلى خلايا نحل حالمة منذ أكثر من أربع أسابيع، من أجل التحضير الجيد لمشاركتها في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء في دورته الثانية والعشرين.

وهكذا تشهد خلايا الشبكة فرقا عملت على تنويع وتسطير برنامج يستجيب لأهداف الشبكة.

جائزة ماما آسية للقراءة والإبداع

سعت شبكة القراءة المغرب من خلال فريق تنمية القراءة داخل المؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة بشراكة مع جمعية ماما آسية لأصدقاء مراكز حماية الطفولة على الاهتمام بإبداعات السجناء والأحداث ضمن ورشات ومسابقات ستتوج بتسليم جائزة ماما آسية للفائزين، برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومه السبت في الساعة العاشرة صباحا.

الجائزة الوطنية للقراءة

تستمر المسابقة الوطنية للقراءة في دورتها الثانية، التي تنظمها شبكة القراءة بشراكة مع نادي ألف حيث سيتم الإعلان عن الفائزات و الفائزين في الحفل الختامي لبرنامج الشبكة ضمن القاعة الشرفية للمعرض الدولي للنشر و الكتاب، بقام النشاط بقاعة عبد الهادي التازي يوم السبت 20 فبراير في الساعة الحادية عشرة صباحا

حفلات توقيع

حضور الكتاب ضروري ضمن أنشطة شبكة القراءة من خلال برمجة حفلات توقيع لعدة إصدارات حديثة:

توقيع كتاب القراءة هي الحل للكاتب مصطفى نجيب كمالي

توقيع كتاب "الحكماء السبع لكشف الغيب" للكاتب المهدي كورتي توقيع ديوان زجلي "عتبة" للزجال سعيد بركة توقيع كتاب "شغف القراءة" عمل جماعي.

ندوات

تسهر شبكة القراءة على تأثيث البرنامج بندوات تغني النقاش الثقافي حيث تحضر مواضيع كبرى:

الكتابة السجنية بالمغرب

تنظيم شبكة القراءة بالمغرب من خلال "فريق تنمية القراءة داخل المؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة" بتنسيق مع جمعية ماما آسيةلاصدقاء مراكز الطفولة، برواق المجلس الوطني لحقوق الانسان يومه السبت في الساعة العاشرة صباحا.

نوادي القراءة

المعرض الدولي للنشر والكتاب هو فرصة لشباب الشبكة لتكثيف وإنجاح اللقاءات التواصلية مع نوادي القراءة والمبادرات الشبابية في مجال القراءة و تبادل التجارب، يقام هذا النشاط بقاعة عبد الهادي التازي يوم الخميس 18 فبراير في الساعة الخامسة مساء.

Conseil national des droits de l'Homme

الأمير مولاي رشيد يترأس افتتاح الدورة الثانية والعشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء

الامير مولاي رشيد خلال ترؤسه الافتتاح الرسمي للمعرض الخميس الماضي

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، أول أمس الخميس، افتتاح الدورة الثانية والعشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في الفترة ما بين 12 و 21 فبراير الجاري.

وقام صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد بهذه المناسبة بجولة في المعرض، وزار عدة أروقة من بينها رواق دولة الإمارات العربية المتحدة ضيف الشرف لهذه الدورة، حيث يتم عرض عدة منشورات خصصت لهذه التظاهرة.

كما قام سموه بزيارة لرواق "سوشبريس" ودار الثقافة ودار النشر ملتقى الطرق ومجموعة مكتبة المدارس ورواق وزارة الثقافة ورواق الناشرين الجزائريين والمعهد الفرنسي ورواق أمريكا اللاتينية ومعهد سرفانتيس والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ورواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورواق العربية السعودية ورواق وزارة الثقافة لدولة فلسطين.

ولدى وصوله إلى فضاء المعرض الدولي الذي يحتضن هذه التظاهرة، استعرض صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد تشكلة من القوات المساعدة أدت التحية لسموه، قبل أن يتقدم للسلام على سموه محمد الأمين الصبيحي وزير الثقافة ومحمد عبو الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية وإيهاب بسيسو وزير الثقافة لدى دولة فلسطين وسعيد مهير الكتبي القائم بأعمال سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة (ضيف الشرف).

كما تقدم للسلام على سموه كريم قسي لحلو عامل عمالة مقاطعة الدار البيضاء أنفا، ونجيب الكراني العامل مدير الشؤون الداخلية للولاية وعبد الحمدي الجماهري نائب رئيس مجلس جهة الدار البيضاء سطات، ومصطفى الحيا نائب رئيس مجلس جماعة الدار البيضاء، وعبد المجيد أيت لعديلة نائب رئيس مجلس عمالة الدار البيضاء، وعبد الحق الناجي رئيس مجلس مقاطعة سيدي بليوط وحفيظة خويي المندوبة الجهوية للثقافة وعزيز العلمي كورفطي مدير مكتب أسواق ومعارض الدار البيضاء وحسن الوزاني مدير الكتاب والخزانات.

يذكر أن المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، المنظم من طرف وزارة الثقافة، يعرف مشاركة 45 دولة وأزيد من 650 مشاركا من عالم النشر والصحافة والتوزيع.

Conseil national des droits de l'Homme

الحكومة تحدث إدارة مستقلة وترصد 300 مليون درهم لإنجاح القمة العالمية للمناخ بالمغرب

3/5824

أعلن رئيس الحكومة، عبد الإله بن كيران انخراط الحكومة وتعبئتها الشاملة من أجل إنجاح الورش الاستراتيجي المتعلق بالقمة العالمية للمناخ في دورتها 22، مبرزا أنه «ستحدث له هيأة ستعمل على تدبير ما يتعلق بمختلف الإجراءات، خاصة على المستوى المالي، حتى يقع ضمان شفافية النفقات المرتبطة بذلك، ويتم النجاح بفعالية في تعبئة الموارد اللازمة».

وقال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، في بلاغ تلاه عقب انعقاد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة، إن ابن كيران توقف، في كلمة له في مستهل الاجتماع، عند هذا الحدث الكبير الذي سيحتضنه المغرب، في شهر نونبر المقبل، والمتعلق بالقمة العالمية للمناخ في دورتها 22، مسجلا أنه يأتي «بفضل الرؤية الاستباقية لجلالة الملك محمد السادس، الذي توجهت همته إلى اعتماد هذه المقاربة القائمة على الطاقات المتجددة منذ سنوات، حيث اتخذت لذلك قوانين وإجراءات واستراتيجيات وأحدثت لهذا الغرض مؤسسات، بهدف ضمان الحاجيات الطاقية للوطن».

وأضاف ابن كيران أن هذه الرؤية «أثمرت سعيا طموحا نحو التحرر من التبعية الطاقية ليصل المغرب في أفق الخمسة عشر سنة المقبلة إلى تأمين حوالي 52 بالمائة من الحاجيات عن طريق الطاقات المتجددة».

وأوضح الناطق الرسمي باسم الحكومة أن ابن كيران أفاد في كلمته بأن هذا المشروع سيترأس التحضير له وزير الشؤون الخارجية والتعاون، صلاح الدين مزوار.

وتابع الناطق الرسمي باسم الحكومة أن مزوار تقدم، بعد ذلك، بعرض هم أولا التحضيرات الجارية، وأكد على المضامين التي جاءت في خطاب جلالة الملك محمد السادس في القمة العالمية للمناخ في دورتها 21 بباريس، وعلى طموح المغرب ليكون بلدا رائدا ونموذجيا في ذلك.

وأكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، بالمناسبة، على السعي نحو الإسراع بالمصادقة حتى يكون المغرب في طليعة الدول التي ستصادق على الاتفاقية المنبثقة عن القمة العالمية للمناخ، مبرزا «تعيين جلالة الملك لفريق عمل من أجل تعبئة الجهود حتى نكون في الموعد، خاصة وأن هذا الحدث من المفترض أن يحضره ما لا يقل عن 30.000 مشارك».

وخلص الوزير إلى عرض مشروع الهيأة والمتمثلة في مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة يسمى «تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية».

وفي سياق متصل، أبرز الخلفي أن هذا المشروع يأتي لوضع الإطار المؤسساتي والمالي لإنجاز الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، والتي ستنظم بمدينة مراكش من 7 إلى 18 نونبر 2016، مشيرا إلى أن هذا المرفق التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ستسند له مهمة ضبط حسابات وتتبع وتنظيم هذا المؤتمر بما يحقق الشفافية ويعبئ الموارد اللازمة لإنجاحه.

و قررت الحكومة تخصيص صندوق بميزانية 300 مليون درهم (27،3 مليون يورو) لتنظيم قمة المناخ وأوضح مصطفى الخلفي، أن الحكومة أطلقت صندوقا خاصا لتمويل قمة المناخ المرتقبة نهاية السنة في مراكش، سيشرف عليه وزير الخارجية صلاح الدين مزوار بميزانية تبلغ 300 مليون درهم.

يرأسها مزوار وتضم 11 عضوا: تعيين أعضاء لجنة الإشراف على المؤتمر

أفاد بلاغ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أن الملك محمد السادس، صادق على تعيين أعضاء لجنة الإشراف على تنظيم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) برئاسة السيد صلاح الدين مزوار. وأوضح بلاغ للوزارة أن الملك محمد السادس عين أول أمس الخميس صلاح الدين مزوار، رئيسا للجنة الإشراف على مؤتمر (كوب 22). كما صادق جلالته على تعيين 11 عضوا في هذه الهيئة المكلفة بالتحضير لتنظيم الدورة 22 من مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي ستنعقد ما بين 7 و18 نونبر المقبل بمراكش.

وفضلا عن صلاح الدين مزوار، تضم اللجنة عبد العظيم الحافي (مندوبا) وعزيز مكوار (سفيرا مكلفا بالمفاوضات متعددة الأطراف) ونزار بركة (رئيس اللجنة العلمية) وحكيمة الحيطي (مبعوثة خاصة من أجل التعبئة) وإدريس اليزمي (مسؤولا عن قطب المجتمع المدني) وفوزي لقجع (مسؤولا عن القطب المالي) وسميرة سيطايل (مسؤولة قطب التواصل) وعبد السلام بيكرات (مسؤول قطب اللوجستيك والسلامة) وسعيد ملين (مسؤول قطب الشراكة العامة والخاصة) ومحمد بنيحيى (مسؤول قطب الأحداث الموازية).

وذكر البلاغ أنه تنفيذا للتعليمات الملكية، تم إحداث لجنة وزارية بهدف مواكبة تنظيم هذا الموعد الدولي الهام، تضم وزارات الشؤون الخارجية والتعاون، والداخلية، والفلاحة والصيد البحري، والصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والطاقة والمعادن والماء والبيئة، والاقتصاد والمالية.

كما أصدر جلالة الملك، يضيف المصدر ذاته، توجيهاته قصد ضمان الانخراط التام للحكومة وتحفيز انخراط كافة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، العموميين والخواص، قصد ضمان إنجاح هذا الموعد في محاربة التغيرات المناخية.

وأبرز البلاغ أن جلالته أعطى كذلك توجيهاته قصد تأكيد مختلف التزامات المملكة في مجال حماية البيئة وتشجيع الطاقات المتجددة ومحاربة التغيرات المناخية والدفاع عن انشغالات الدول النامية، وخصوصا الإفريقية والجزرية.

Conseil national des droits de l'Homme

الدارالبيضاء

ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط الجامعي

6/3596

تم اول أمس الخميس بالدار البيضاء، التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء سطات وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع، تروم الإسهام في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط الجامعي.

ووقع هذه الاتفاقية كل من سميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء سطات وادريس العبادي عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع التابعة لجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

وأوضحت الرياحي، أن موضوع هذه الاتفاقية يتمحور بالأساس حول سبل الاشتغال على مقاربة حقوق الإنسان في وسط الجامعة، وذلك من خلال الدعم الذي تقدمه اللجنة للطلبة مع التتبع لأنشطة العيادة القانونية المحدثة بالكلية كفضاء للاستشارات القانونية.

وأضافت أن هذه الاتفاقية تتوخى أيضا تحفيز الطلبة على الانخراط بكثافة في مجال البحث الميداني لجعله فاعلا أساسيا في محيطه الاجتماعي، فضلا عن تمكينه من الإلمام بمختلف الإشكالات المطروحة على مستوى الجهة التي ينتمي اليها.

كما تم التركيز على الدور الفعال الذي يمكن ان تضطلع به العيادة القانونية كفضاء يسمح بالجمع في نفس الوقت بين ما هو معرفي وتطبيقي من خلال تجسيد المقاربة القائمة على حقوق الانسان عبر المشاركة الفعلية والعمل التطوعي والحس النضالي وكذا الاعتراف بالفئات الهشة عبر المرافقة والدعم.

Conseil national des droits de l'Homme

10233

جلالة الملك يصادق على تعيين أعضاء لجنة الإشراف على تنظيم مؤتمر (كوب 22) برئاسة السيد صلاح الدين مزوار

أفاد بلاغ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، صادق على تعيين أعضاء لجنة الإشراف على تنظيم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) برئاسة السيد صلاح الدين مزوار.

وأوضح بلاغ للوزارة أن "صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عين يوم الخميس 11 فبراير 2016 السيد صلاح الدين مزوار، رئيسا للجنة الإشراف على مؤتمر (كوب 22). كما صادق جلالته على تعيين 11 عضوا في هذه الهيئة المكلفة بالتحضير لتنظيم الدورة 22 من مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي ستنعقد ما بين 7 و 18 نونبر المقبل بمراكش.

وفضلا عن السيد صلاح الدين مزوار، تضم اللجنة السادة عبد العظيم الحافي (منديا) وعزيز مكوار (سفير مكلف بالمفاوضات متعددة الأطراف) ونزار بركة (رئيس اللجنة العلمية) وحكيمة الحنيطي (منسقة خاصة من أجل التعبئة) وإدريس اليزمي (مسؤول عن قطب المجتمع المدني) وفوزي لقجع (مسؤول عن القطب المالي) وسميرة سيطايل (مسؤولة قطب التواصل) وعبد السلام بيكرات (مسؤول قطب اللوجستيك والسلامة) وسعيد ملين (مسؤول قطب الشراكة العامة والخاصة) ومحمد بنيحيى (مسؤول قطب الأحداث الموازية).

وذكر البلاغ أنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إحداث لجنة وزارية بهدف مواكبة تنظيم هذا الموعد الدولي الهام، تضم وزارات الشؤون الخارجية والتعاون، والداخلية، والفلاحة والصيد البحري، والصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والطاقة والمعادن والماء والبيئة، والاقتصاد والمالية.

كما أصدر جلالة الملك، بخصوص المصدر ذاته، توجيهاته السامية قصد ضمان الانخراط التام للحكومة وتحفيز انخراط كافة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، العموميين والخواص، قصد ضمان إنجاح هذا الموعد في محاربة التغيرات المناخية.

وأبرز البلاغ أن صاحب الجلالة أعطى كذلك توجيهاته السامية قصد تأكيد مختلف التزامات المملكة في مجال حماية البيئة وتشجيع الطاقات المتجددة ومحاربة التغيرات المناخية والدفاع عن انشغالات الدول النامية، وخصوصا الإفريقية والجزرية.

وشدد على أن جلالة الملك أعطى توجيهاته من أجل تنسيق مختلف المبادرات مع الرئاسة الفرنسية ل (كوب 21) والأمم المتحدة، انسجاما مع نداء طنجة.

Conseil national des droits de l'Homme

طنجة. تكوين حول «اللجوء والهجرة»

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، يومي الخميس والجمعة من الأسبوع الجاري، لقاء تكوينيا حول "اللجوء والهجرة" لفائدة أطر الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة إلى جانب ممثلي هيئات القضاة والمحامين. وأكد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذا التكوين يهدف إلى تعزيز القدرات في مجال القوانين الدولية والوطنية، والمساهمة في تنمية قدرات مختلف المصالح العمومية عن طريق التكوين في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى التعريف بأنشطة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب، والأدوار التي يضطلع بها المجلس الوطني في مجال حماية المهاجرين، ومناقشة إشكالية الحماية في الحدود، واستراتيجية إدماج المهاجرين واللاجئين. وتجدر الإشارة أن المجلس، أوصى في وقت سابق بضرورة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للمغرب في مجال الهجرة. ●

التمييز في تقسيم الإرث

حكايات نساء تشردن وبدأن حياتهن من الصفر

بعد أن أعاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان موضوع المساواة في الإرث إلى الواجهة للنقاش، تضاربت الآراء بين الليبراليين والمحافظين في هذا الشأن، وأثيرت زوبعة حول قضية القضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل. بعد أيام من النقاش المحتدم، أغلق هذا الملف، لكن الشهادات الصادمة التي حصلت عليها "آخر ساعة" من طرف نساء عانين من التمييز في تقسيم الإرث، تؤكد أن هذا الموضوع لم ينته بعد وأنه سيُفتح من جديد.

Conseil national des droits de l'Homme

كريمة أحداد

صدرت توصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدعو إلى ضرورة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك موضوع تقسيم الإرث بين النساء والرجال في المغرب. الأمر الذي أثار ردود فعل متباينة بين من أيد هذا الرأي واستنكر تناقض قانون الإرث مع الدستور المغربي الداعي إلى المساواة بين الجنسين، وبين من رفض مطلقا مناقشة الموضوع، معتبرا إياه نوعا من إثارة الفتنة لأنه "لا اجتهاد مع النص".

> المجلس العلمي ما يزال متشبثا بـ «الأنثى ترث نصف الرجل»، دون إيجاد حلول حقيقية لهذه القضية.

اندمجت المرأة المغربية في المجتمع، وحملت هموم الإنسان المغربي مثلها مثل الرجل، وساهمت وتساهم في اقتصاد البلاد، وأنفقت وتنفق على أسر بكاملها، وسارت في درب المساواة بكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى. إلا أن الكثيرين ما يزالون يرفضون تقبل فكرة المساواة في الإرث، والمجلس العلمي ما يزال متشبثا بـ "الأنثى ترث نصف الرجل"، دون إيجاد حلول حقيقية لهذه القضية.

وبعيدا عن هذه النقاشات بين الحكومة والجمعيات والناشطين الحقوقيين والأصوات المحافظة، يبدو أن الكثير من النساء المغربيات يعشن قهرا وظلما كبيرين بسبب التمييز في تقسيم الإرث، بحيث ينص القانون المغربي، كما في القرآن، على أن "للذكر مثل حظ الأنثيين". نساء وطفلات تشردن وعانين الفقر وحُرمن من أبسط حقوقهن بسبب هذا القانون الذي اعتبرنه مُجحفا في حقهن "ولا يمكن أن يكون عادلا أبدا".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما في ذلك موضوع تقسيم الإرث.

تناقض قانون الإرث مع الدستور المغربي الداعي إلى المساواة بين الجنسين.

"أعمامي ورثوا وشردونا"!

حنان، ربة بيت وأم لأطفال، عاشت تجربة تقسيم الإرث حين كانت طفلة صغيرة برفقة أخواتها وأمها. فبعد وفاة والدها الذي ترك لهن منزلا وقطعة أرضية صغيرة في البادية، وبحكم أنه لم يُنجب إلا البنات، فإن القانون يعطي لأعمامهن الحق في الإرث. تحكي حنان لـ "آخر ساعة"، هذه التجربة بمرارة واضحة: "كنا خمس بنات صغيرات مع أمنا، وحين مات والدي، قام أعمامي ببيع المنزل والقطعة الأرضية والقسمة في ما بينهم حسب ما تنص عليه الشريعة والقانون". وتضيف حنان بحزن بالغ: "باع أعمامي المنزل بكل ما فيه، ولم يتركوا حتى ملعقة، أمي كانت صامتة وأخبرتنا أن الله هو الذي منحهم هذا الحق، لم نفهم شيئا في البداية لأننا كنا صغيرات جدا، لكن ما أتذكره الآن هو فقط مرارة الظلم التي ظلت عالقة في حلقي حتى يومنا هذا، لأننا اضطررنا أن نبدأ حياتنا من الصفر".

"انتُزع منا كل ما اشتغلنا لأجله"

لا تختلف قصة نعيمة عن قصة حنان في شيء، فهي كذلك ضحية اللامساواة في تقسيم الإرث بين النساء والرجال. نعيمة، 25 سنة الأخت الكبرى في الأسرة، لها ثلاث أخوات وأخ مات صغيرا. بعد وفاة والدها، الذي كان يشتغل قيد حياته نجارا، بدأت مُعاناتهن، فقد وجدن أنفسهن وحيدات بين مخالب أعمامهن وأولادهم التي لا ترحم وهن بعد طفلات ومراهقات. لم يترك والد نعيمة بعد وفاته شيئا سوى منزل صغير ظل يدفع دينه حياته كلها. تحكي نعيمة لـ "آخر ساعة" وهي تكابر لتمنع دموعها من الانهمار: "تركت دراستي، واشتغلت في مخادع هاتفية وفي مقاهي أنترنيت وأنا بعد في السادسة عشرة من عمري، ثم اشتغلت في محلات لبيع الملابس وفي مطاعم أمضي فيها نهاري كله ولا أعود إلى البيت إلا بعد أن يخيم الليل، واشتغلت أمي خياطة، كانت تظل تخيط طول النهار وأحيانا تسهر الليل حتى تربح مالا أكثر، من أجل أن ندفع دين والدي ويصبح البيت بيتنا". وتسترسل نعيمة في سرد قصتها التي تبدو لأول وهلة سريالية، لكنها واقع وحقيقي تعيشه الكثير من المغربيات: "خسرت أمي صحتها، وقصم ظهرها، ونقص بصرها، وغارت عيناها، وخسرت أنا دراستي من أجل أن نتعاون على دفع مال المنزل، وفي النهاية، باعه أعمامي وقسموه بيننا، لأنه يدعون أن لهم حقا فيه، من أين أتاهم هذا الحق؟"

> نساء وطفلات تشردن وعانين الفقر وحُرمن من أبسط حقوقهن بسبب هذا القانون الذي اعتبرنه مُجحفا في حقهن.

"أنفقت على أخي وورثت نصفه"

فتيحة، الشابة البالغة من العمر 34 عاما، ضحية أخرى للتمييز في الإرث. اشتغلت موظفة في الإدارة العمومية لسنوات، كانت تنفق خلالها على أسرتها المكونة من والدتها ووالدها المتقاعد وأخيها الذي يصغرها بسنتين. تسرد لـ "آخر ساعة" بعضا من تفاصيل حياتها وما تعرضت له من ظلم في تقسيم الإرث، قائلة: "درست وحصلت على عمل واشتغلت بجد كي أحصل على قوت يومي وأساعد والداي، جمعت قليلا من المال من أجل أن نتخلص من جحيم الكراء، واشتريت منزلا بالكريدي دفعنا ثمنه أنا وأبي، لكنه كان في اسم أبي، وطيلة حياتي، أنفقت على أخي في المأكل والملبس والمشرب والمسكن والمدرسة، لكنه كان كسولا مستهترا غير مبال بدراسته يقضي النهار كله في مقاهي الأنترنيت، ومع ذلك لم أبخل عليه بشيء، وكنت أعامله كولدي". وتضيف فتيحة بنبرة حزينة: "إلى أن جاء ذلك اليوم الذي مات فيه والدي رحمه الله، فبيع المنزل، وورثت نصف أخي، مع أن هذا الأخير لم يساهم فيه بشيء، وحين احتججت على هذا الأمر، اتهمتني العائلة كلها بالحمق والجنون وبأنني ضد حكم الله وضد القانون". "أخي بدأ الآن حياته وتزوج، وأنا ما زلت أحاول أن أجمع نصف ما ورثه كي أتساوى معه. أشعر وكأنني أعيش من جديد نفس ما عشته منذ عشر سنوات، بعد أن اعتقدت أنني سأرتاح ما تبقى من عمري، أين هو العدل هنا؟ ألم يقولوا أن للذكر مثل حظ الأنثيين لأن الذكر ينفق على الأنثى، وفي حالة العكس، من سيأخذ أكثر؟" تردف فتيحة بانفعال.●

Conseil national des droits de l'Homme

حوار

لحسن بن ابراهيم سكنفل،
رئيس المجلس العلمي المحلي
لعمالة الصخيرات تمارة

إصدار القوانين المخالفة لأحكام الشريعة لا يعني بأي حال إلغاءها

ألا ترون أن القانون الذي ينص على أن "للذكر مثل حظ الأنثيين" فيه ظلم وإجحاف في حق المرأة، خصوصا في ضوء مثل هذه الشهادات؟

بداية هذه الشهادة صادمة فعلا، وهي شهادة لظلم كبير وقع على الأم وبناتها، إلا أن هذا الظلم لم يكن مرده إلى أحكام الشريعة في الإرث، بل إلى ظلم الأعمام الذين منعوا البنات الخمس من حقهن وهو الثمن مما تركه والدهن إضافة إلى الثمن الذي تستحقه أمهن بإعتبارها زوجة. فالأعمام الذين باعوا المنزل والقطعة الأرضية وقسموا ثمنها فيما بينهم ظالمون مخالفون لشرع الله تعالى، أكلون لأموال اليتامى ظلما، على عكس ما جاء في سؤالك مما قلت أن القسمة تمت حسب ما تنص عليه الشريعة والقانون. وعلى عكس ما قالته الأم لبناتها بأن الله هو الذي منح هذا الحق للأعمام الذين هم في الحقيقة لا يرثون إلا ما تبقى تعصيبا بعد أن تأخذ الأم ثمنها والبنات الثلثين مما تركه والدهن. وقد وقعت مثل هذه الحادثة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فجاءت الأم تشكوا أمرها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قائلة هؤلاء إخوة زوجي وأعمام بناتي أخذوا كل ما تركه أخوهم زوجي ووالد بناتي من مال ولم يبقوا لنا شيئا، فاستدعى النبي صلى الله عليه وسلم الأعمام وأمرهم بأن يعطوا للبنات الثلثين من تركة أبيهن والثمن لزوجته، وما تبقى فهو لهم تعصيبا. إذا فالقضية جهل بأحكام الشريعة وتطاول على حقوق الغير باسم الدين والقانون، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قطع ميراث فرضه الله ورسوله قطع الله ميراثه من الجنة" وهذا هو حال الأعمام الذين تطاولوا على حقوق بنات أخيهم وزجته بسبب الجهل والجاهلية. وقديما قيل لو سكت من لا يعلم لقل الخلاف.

> **"القضية جهل بأحكام الشريعة وتطاول على حقوق الغير باسم الدين والقانون."**

تغيرت الكثير من الأحكام الموجودة في الإسلام مع التحولات التي عرفتها المجتمعات حيث استدعت اجتهادات في مجموعة من النصوص كقطع يد السارق ورجم الزاني... فلماذا لا يتغير قانون الإرث في نظركم؟

إن ما يتعلق بالمتغيرات التي طالت مجموعة من الأحكام التي نص عليها القرآن كقطع يد السارق ورجم الزاني فإن تطبيقها موكول إلى ولي الأمر بعد حكم المحكمة في النازلة، وبعد التثبت الدقيق، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ادرؤوا الحدود بالشبهات" أي لا تنفذوها مع وجود الشبهة، والشبهة هي الشك في مرتكب الجريمة. وإصدار القوانين المخالفة لأحكام الشريعة لا يعني بأي حال إلغاءها لأنها أوامر ربانية قطعية الثبوت وقطعية الدلالة. ونظام الإرث لا يمكن تغييره بحال لأن الله هو الذي تكفل بالقسمة، فقال سبحانه وتعالى في بداية آية المواريث في سورة النساء (يوصيكم الله في أولادكم) وقال (وصية من الله) وقال (تلك حدود الله) أي تلك أحكام الله فلا تعتدوها، هذا في سورة النساء من الآية 11 إلى الآية 14 وفي آخر سورة النساء، يقول الله تعالى، (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ)، أي يفتيكم في ميراث الكلالة، وهي أن يموت الشخص ولا يترك أبناء ولا آباء بل يترك إخوة.

Conseil national des droits de l'Homme

تمت حسب ما تنص عليه الشريعة والقانون، وعلى عكس ما قالته الأم لبناتها بأن الله هو الذي منح هذا الحق للأعمام الذين هم في الحقيقة لا يرثون إلا ما تبقى تعصيبا بعد أن تأخذ الأم ثمنها والبنات الثلثين مما تركه والدهن. وقد وقعت مثل هذه الحادثة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فجاءت الأم تشكوا أمرها

> **القضية جهل بأحكام الشريعة وتطاول على حقوق الغير باسم الدين والقانون.**

إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قائلة هؤلاء إخوة زوجي وأعمام بناتي أخذوا كل ما تركه أخوهم زوجي ووالد بناتي من مال ولم يبقوا لنا شيئا، فاستدعى النبي صلى الله عليه وسلم الأعمام وأمرهم بأن يعطوا للبنات الثلثين من تركة أبيهن والثمن لزوجته، وما تبقى فهو لهم تعصيبا. إذا فالقضية جهل بأحكام الشريعة وتطاول على حقوق الغير باسم الدين والقانون. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قطع ميراث فرضه الله ورسوله قطع الله ميراثه من الجنة" وهذا هو حال الأعمام الذين تطاولوا على حقوق بنات أخيهم وزجته بسبب الجهل والجاهلية. وقديما قيل لو سكت من لا يعلم لقل الخلاف.

تغيرت الكثير من الأحكام الموجودة في الإسلام مع التحولات التي عرفتها المجتمعات حيث استندت اجتهادات في مجموعة من النصوص كقطع يد السارقي ورجم الزاني... فلماذا لا يتغير قانون الإرث في نظركم؟

إن ما يتعلق بالمتغيرات التي طالت مجموعة من الأحكام التي نص عليها القرآن كقطع يد السارق ورجم الزاني فإن تطبيقها موكول إلى ولي الأمر بعد حكم المحكمة في النازلة، وبعد التثبت الدقيق، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ادرؤوا الحدود بالشبهات" أي لا تنفذوها مع وجود الشبهة، والشبهة هي الشك في مرتكب الجريمة. وإصدار القوانين المخالفة لأحكام الشريعة لا يعني بأي حال إلغاءها لأنها أوامر ربانية قطعية الثبوت وقطعية الدلالة. ونظام الإرث لا يمكن تغييره بحال لأن الله هو الذي تكفل بالقسمة، فقال سبحانه وتعالى في بداية آية المواريث في سورة النساء: يوصيكم الله في أولادكم وقال توصية من الله وقال تلك حدود الله أي تلك أحكام الله فلا تعتدوها، هذا في سورة النساء من الآية 11 إلى الآية 14 وفي آخر سورة النساء، يقول الله تعالى: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ، أي يفتيكم في ميراث الكلالة، وهي أن يموت الشخص ولا يترك أبناء ولا آباء بل يترك إخوة.

ما رأيكم كمجلس علمي في الأصوات الداعية إلى المساواة في الإرث؟

إن الأصوات الداعية إلى المساواة في الإرث قديمة متجددة بدأت في تركيا ومصر وتونس وهي تتجدد في بلدنا، وهي دعوة ذات أبعاد سياسية أكثر منها حقوقية، لأن حقوق الإنسان الله أعلم بها أكثر من غيره، لأنه خالق الإنسان ومستخلفه في الأرض، فمقام هذا الإنسان عند الله كبير، ولكي يبقى الإنسان في هذا المقام عليه أن يسير وفق منهج الله، المستخلف له على الأرض ولا يغير ولا يبدل إتباعا لهواه.

ألا ترون أن القانون الذي ينص على أن الأنثى ترث نصف الذكر يتناقض مع مبادئ الدستور الداعية إلى المساواة الكاملة بين الجنسين؟

إن القانون الإلهي (الشريعة الإسلامية) لا تتناقض بتاتا مع مبادئ الدستور الداعية إلى المساواة الكاملة بين الجنسين، لأن الإسلام دين الدولة، ومنهج الإسلام هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم التي يجب على المسلم المؤمن أن يسير على نهجها إمتثالا لأمر الله تعالى الوارد في كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. قال تعالى: إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥١) وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ)، وقال سبحانه وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا.

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثير، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ). ●

فن أشرار الدراما

1/57

الملك يعين لجنة الإشراف على «كوب 22»

عين الملك محمد السادس، أعضاء اللجنة التي ستشرف على تنظيم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ "كوب 22" برئاسة وزير الشؤون الخارجية والتعاون، صلاح الدين مزوار، والذي سينعقد ما بين 7 و 18 نونبر المقبل بمراكش. وتضم كل من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والداخلية، والفلاحة والصيد البحري، والصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والطاقة والمعادن والماء والبيئة، والاقتصاد والمالية. وستضم اللجنة 11 عضوامن بينهم؛ عبد العظيم الحافي (مندوب) وعزيز مكوار (سفيرا مكلفا بالمفاوضات متعددة الأطراف) ونزار بركة (رئيس اللجنة العلمية) وحكيمة الحيطي (مبعوثة خاصة من أجل التعبئة) وإدريس اليزمي (مسؤول عن قطب المجتمع المدني) وفوزي لقجع (مسؤول عن القطب المالي) وسميرة سيطايل (مسؤولة قطب التواصل) وعبد السلام بيكرات (مسؤول قطب اللوجستيك والسلامة)... ●

Conseil national des droits de l'Homme

Une "clinique juridique" pour la promotion des droits de l'homme

Réalisée par Youssef Boukioud

12483/13

La première clinique juridique au niveau de la région du Grand Casablanca a été lancée, jeudi dans la capitale économique du Royaume, avec pour objectif principal le renforcement de la culture des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur.

Lancée lors d'une rencontre sous la thématique "Cliniques juridiques : concept et mécanismes de travail", organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat et la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales (FSJES) d'Ain Sbaâ, relevant de l'Université Hassan II, cette nouvelle structure juridique vise la diffusion de méthodes d'enseignement interactif ainsi que la sensibilisation en matière juridique.

Cette clinique inédite au niveau de la région, est le fruit d'un partenariat entre la CRDH, la FSJES d'Ain Sbaâ et le réseau mondial pour le droit d'intérêt général "PILnet", a déclaré à cette occasion Kamal El Hechoumi, professeur du droit public à la FSJES d'Ain Sbaâ, ajoutant que cette clinique, dont les préparatifs avaient commencé en 2014, s'assigne pour objectif la formation et la sensibilisation aux valeurs de la démocratie et de la citoyenneté.

A partir d'aujourd'hui, cette clinique juridique va s'ouvrir sur son environnement afin d'offrir des consultations juridiques, notamment au profit des entreprises, en raison des spécificités de la métropole économique du Royaume, et plus particulièrement de l'entourage direct de la Faculté qui se situe près de plusieurs quartiers industriels de Casablanca a-t-il poursuivit, soulignant que la clinique ambitionne à travers ce choix "de contribuer au respect des valeurs des droits de l'Homme dans les relations de travail liant l'employeur à ses salariés".

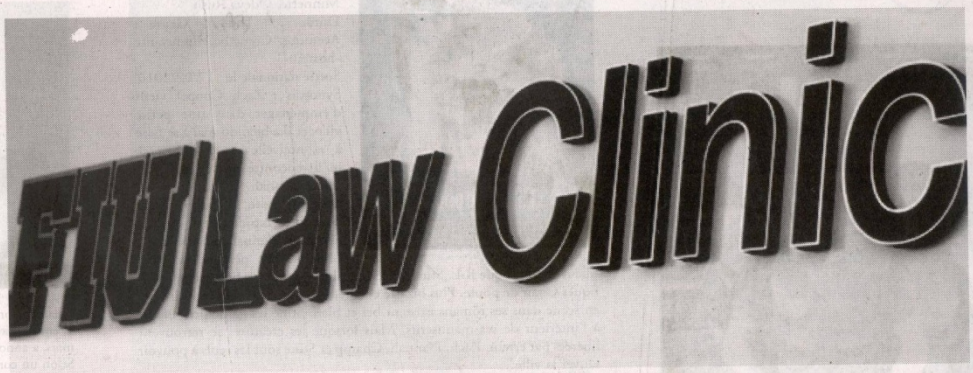

S'inspirant des "Law Clinics" américaines, cette clinique juridique des droits de l'Homme sera animée par des équipes d'étudiants de la FSJES Ain Sebâa

S'inspirant des "Law Clinics" américaines, cette clinique juridique des droits de l'Homme sera animée par des équipes d'étudiants de la FSJES Ain Sebâa, sous la supervision directe de professeurs et de praticiens engagés dans la lutte contre les atteintes aux droits de l'Homme et en collaboration avec des ONG et des institutions nationales et internationales œuvrant dans ce domaine. Le concept des cliniques juridiques au sein des Facultés de droit consiste à la diffusion de méthodes d'enseignement interactif, à travers le perfectionnement des compétences professionnelles des étudiants et l'amélioration de leurs capacités communicationnelles avec la société.

Le concept vise également la sensibilisation dans le domaine juridique au profit des catégories vulnérables.

Désignation des membres du comité de pilotage de la COP22

12403/3

Sa Majesté Le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, a approuvé la désignation des membres du comité de pilotage de la COP22 présidé par M. Salaheddine Mezouar, indique jeudi le ministère des Affaires étrangères et de la Coopération.

"SM le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, a nommé, jeudi 11 février 2016, M. Salaheddine Mezouar, Président du comité de pilotage de la Cop 22. Le Souverain a également approuvé la désignation des 11 membres qui composent cette structure, chargée de la préparation et de l'organisation de la 22ème session de la Conférence cadre des Nations Unies sur les changements climatiques, COP22, qui se tiendra, du 7 au 18 novembre prochain, à Marrakech", précise le ministère dans un communiqué.

En plus de M. Mezouar, le comité est composé de Abdelâdim Lhafi (Commissaire), Aziz Mekouar (ambassadeur pour la négociation multilatérale), Nizar Baraka (président du comité scientifique), Hakima Haité, (envoyée spéciale pour la mobilisation), Driss El Yazami (responsable du pôle de la société civile), Faouzi Lekjaa (responsable du pôle financier), Samira Sitaïl (responsable du pôle de la communication), Abdeslam Bikrate (responsable du pôle de la logistique et de la sécurité), Said Mouline (responsable du pôle partenariat public/privé) et Mohammed Benyahia (responsable du pôle événements parallèles "side events"). La même source précise qu'en vertu des Hautes instructions Royales, une commission interministérielle a été mise en place, en vue d'accompagner l'organisation de cette importante échéance internationale.

Cette commission est composée des Ministères des Affaires Etrangères et de la Coopération, de l'Intérieur, de l'Agriculture et des pêches, de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie Numérique, de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement et du Ministère de l'Economie et des Finances. Sa Majesté le Roi a, également, donné ses Hautes Directives pour assurer l'entière implication du gouvernement, et susciter l'adhésion de tous les acteurs étatiques et non étatiques, publics et privés, pour réussir cet important rendez-vous dans la lutte contre les changements climatiques, souligne le communiqué. Le Souverain a, aussi, donné ses Hautes Directives en vue de réaffirmer les différents engagements du Royaume en matière de protection de l'environnement, de promotion des énergies renouvelables et de lutte contre les changements climatiques, de promouvoir et défendre les préoccupations des pays en développement, notamment, africains et insulaires, ajoute-t-on. SM le Roi a enfin donné ses Hautes Directives en vue de coordonner les différentes actions avec la présidence française de la COP21 et les Nations Unies, conformément à l'appel de Tanger, conclut le communiqué.

Disparitions forcées : Les Nations-Unis entrent en ligne

12483/1.2

Au moment où le CNDH s'apprête à clore les dossiers se rapportant aux disparitions forcées, le groupe d'experts des Nations Unies qui a opté pour le Maroc pour tenir sa 108e session continue à réceptionner les affaires liées à ces pratiques des années de plomb. Houria Es-Slami, présidente rapporteuse de ce groupe, qui a animé une conférence de presse hier vendredi à Rabat, a affirmé que son équipe a réceptionné pas moins de 80 cas. Selon elle, «ces dossiers ne seront clos que lorsque le groupe aura dévoilé toute la vérité sur ces cas». Ce qui devrait réjouir les membres du comité de coordination des familles des disparus et des victimes de la disparition forcée, qui ont tenu récemment une conférence de presse pour dénoncer le traitement de ces dossiers et notamment, la position du CNDH qu'ils ont qualifié de passive.

H.B.

(P.2)

Disparitions forcées : Les Nations-Unis entrent en ligne

(suite de la page 1)

12483/2

Mais il ne faut pas s'attendre à un rapport sur ces cas. En effet, «le groupe s'est déplacé au Maroc pour tenir uniquement sa session sur invitation du gouvernement marocain. Il ne s'agit pas d'une visite», a précisé Houria Es-Slami. Néanmoins, ces dossiers devront être transmis au gouvernement, comme le veut la coutume. Car, «l'une des missions du groupe consiste à transférer les dossiers au pays concerné après les avoir étudié», a rappelé Houria Es-Slami.

La session du groupe a été ponctuée par une rencontre avec le ministre de la Justice et des libertés. Mustapha Ramid a présenté aux experts des Nations Unis les dispositions garantissant la protection contre les disparitions forcées. Il s'agit notamment de la Constitution qui comporte une série de mesures consacrant les orientations de la Convention internationale pour la protection contre les disparitions forcées que le Maroc a ratifié en mai 2013. En effet, la loi fondamentale considère la disparition forcée comme un crime. Son article 23 stipule que «la détention arbitraire ou secrète et la disparition forcée sont des crimes de la plus grande gravité. Elles exposent leurs auteurs aux sanctions les plus sévères». Aujourd'hui, il est indispensable d'harmoniser la réglementation avec ces dispositions. Surtout ce que la Convention ratifiée par le Maroc précise que le code pénal des pays signataires doit prévoir des sanctions contre les personnes impliqués, en prenant en considération la gravité de l'acte. Au Maroc, le gouvernement a déjà franchi le pas puisque le projet de réforme du code pénal rompt avec l'impunité.

A noter que les 5 experts qui composent ce groupe ont examiné lors de cette 108e session près de 600 cas de disparitions forcées ou involontaires concernant 43 pays.

H.B.

Les expériences associatives marocaines en matière d'environnement

Deuxième conférence Pré-COP22

7717/10 CNDH

La deuxième conférence Pré-COP22 est une occasion de discuter des politiques publiques et de présenter les expériences associatives en matière d'environnement, a indiqué récemment à Rabat, le président du club de l'environnement de l'Association Ribat Al Fath pour le développement durable, Abdelhadi Bennis.

"Cette conférence est une occasion de discuter des politiques publiques et de présenter les expériences sur le terrain des différentes associations devant permettre de comparer les théories des politiques publiques et la réalité de leur application", a-t-il déclaré à la MAP en marge de la pré-COP22 tenue sous le thème "La place des ONG de l'environnement (ONGE) dans le paysage institutionnel".

"L'objectif de cette rencontre est d'étudier le rôle de la société civile dans la scène institutionnelle marocaine, ses points forts et ses imperfections, dans le but de les améliorer, ainsi que la relation entre la société civile et les autres acteurs de la société, notamment les élus, les cadres administratifs, le secteur privé et les universités", a-t-il ajouté, rappelant que cet événement s'inscrit dans le cadre d'une série de huit rencontres organisées par le club de l'environnement de l'Association Ribat Al Fath pour le développement durable afin de préparer la COP22, prévue en novembre prochain à Marrakech.

La première de ces rencontres a eu lieu le 13 janvier et avait pour but de restituer aux participants les principales informations sur la COP21 de Paris et les recommandations pour la préparation de la COP22. Elle a été marquée par la participation de 300 personnes, dont la ministre déléguée auprès du ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargée de l'Environnement, Hakima El Haite, et le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Salon International de l'Edition et du Livre de Casablanca

SAR le Prince Moulay Rachid inaugure la 22ème édition

17887/2 CNDH

Son Altesse Royale le Prince Moulay Rachid a procédé, jeudi à Casablanca, à l'inauguration de la 22ème édition du Salon International de l'Edition et du Livre (SIEL), organisée sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI du 12 au 21 février courant.

SAR le Prince Moulay Rachid a, à cette occasion, effectué une tournée dans le salon et visité plusieurs stands notamment celui des Emirats Arabes Unis, pays invité d'honneur de cette édition, où sont exposés, entre autres, des publications éditées spécialement pour cette manifestation.

Son Altesse Royale a également visité les stands de Sochepress, de Dar Attakafa, de la maison d'édition La Croisée Des Chemins, du groupe Librairie des Ecoles, du ministère de la Culture, des éditeurs algériens, de l'Institut Français, de l'Amérique Latine (Argentine, Chili, Colombie, Panama, Paraguay, Pérou, République Dominicaine et Venezuela), de l'Institut Cervantès, de l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM), du ministère des Habous et des Affaires islamiques, du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), de l'Arabie saoudite et du ministère palestinien de la Culture.

A son arrivée à l'Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC), qui abrite cette manifestation, SAR le Prince Moulay Rachid a passé en revue un détachement des Forces Auxiliaires qui rendait les honneurs avant d'être salué par MM. Mohamed Amine Sbihi, ministre de la Culture, Mohamed Abbou, ministre délégué chargé du Commerce extérieur, Ihab Bseiso, ministre palestinien de la Culture et par Said Maher Al-Ketbi, chargé d'Affaires de l'ambassade de l'Etat des Emirats Arabes Unis au Maroc. Son Altesse Royale a également été salué par MM. Karim Kassi Lahlou, gouverneur de la préfecture des arrondissements Casablanca-Anfa, Najib Guerrani, gouverneur, directeur des Affaires internes de la wilaya, Abdelhamid Jemahri, vice-président du Conseil de la région Casablanca-Settat, Mustapha El Haya, vice-président du Conseil communal de la ville de Casablanca, Abdelmajid Ait Adila, vice-président du Conseil préfectoral de Casablanca, Abdelahak Naji, président du Conseil d'arrondissement de Sidi Belyout, Mme Hafida Khouyi, déléguée régionale de la Culture, M. Aziz Alami Gouraftei, directeur général de l'OFEC, ainsi que par M. Hassan Ouazzani, directeur du Livre, des Bibliothèques et des Archives au ministère de la Culture et délégué du Salon.

Organisé par le ministère de la Culture, le 22ème SIEL compte la participation de 45 pays et plus de 650 participants des mondes de l'édition, de la presse, de la diffusion, de la distribution, des bibliothèques, de l'imprimerie et des arts graphiques de la publicité, de la microédition et des multimédias.

Casablanca

Lancement de la première «Clinique juridique» pour la promotion des droits de l'Homme

15863/12

La nouvelle structure va s'ouvrir sur son environnement afin d'offrir des consultations juridiques, notamment au profit des entreprises, en raison des spécificités de la métropole économique du Royaume.

S'inspirant des «Law Clinics» américaines, cette nouvelle structure juridique, lancée jeudi dernier à Casablanca, vise la diffusion de méthodes d'enseignement interactif ainsi que la sensibilisation en matière juridique.

La clinique juridique a pour ambition le renforcement de la culture des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur.

La première clinique juridique au niveau de la région de Casablanca-Settat a été lancée, jeudi dans la capitale économique du Royaume, avec pour objectif principal le renforcement de la culture des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur.

Lancée lors d'une rencontre autour de la thématique «Cliniques juridiques : concept et mécanismes de travail», organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat et la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales (FSJES) de Aïn Sbaâ, relevant de l'Université Hassan II, cette nouvelle structure juridique vise la diffusion de méthodes d'enseignement interactif ainsi que la sensibilisation en matière juridique. Cette clinique inédite au niveau de la région est le fruit d'un partenariat entre la CRDH, la FSJES de Aïn Sbaâ et le Réseau mondial pour le droit d'intérêt général «PILnet», a déclaré à cette occasion Kamal El Hechoumi, professeur de droit public à la FSJES de Aïn Sbaâ, ajoutant que cette clinique, dont les préparatifs avaient commencé en 2014, s'assigne pour objectif la formation et la sensibilisation aux valeurs de la démocratie et de la citoyenneté.

À partir d'aujourd'hui, cette clinique juridique va s'ouvrir sur son environnement afin d'offrir des consultations juridiques, notamment au profit des entreprises, en raison des spécificités de la métropole économique du Royaume. «Plus particulièrement, elle va s'ouvrir sur l'entourage direct de la Faculté qui se situe près de plusieurs quartiers industriels de Casablanca», a-t-il indiqué, soulignant que la clinique ambitionne à travers ce choix «de contribuer au respect des valeurs des droits de l'Homme dans les relations de travail liant l'employeur à ses salariés».

S'inspirant des «Law Clinics» américaines, cette clinique juridique des droits de l'Homme sera animée par des équipes d'étudiants de la FSJES de Aïn Sebaâ, sous la supervision directe de professeurs et de praticiens engagés dans la lutte contre les atteintes aux droits de l'Homme et en collaboration avec des ONG et des institutions nationales et internationales œuvrant dans ce domaine.

Le concept des cliniques juridiques au sein des Facultés de droit consiste en la diffusion de méthodes d'enseignement interactif, à travers le perfectionnement des compétences professionnelles des étudiants et l'amélioration de leurs capacités communicationnelles avec la société. Le concept vise également la sensibilisation dans le domaine juridique au profit des catégories vulnérables. ■

L.M.

Salon du livre

Le Réseau de la lecture présente son programme

11863/9

Le Réseau de la lecture au Maroc est présent cette année aussi à la 22e édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL). Ses membres travaillent d'arrache-pied depuis plus de quatre semaines pour présenter un programme répondant aux objectifs du réseau et tenter de faire aimer le livre aux visiteurs. Ces derniers auront rendez-vous à partir du 13 février avec un programme riche et varié concocté avec beaucoup de soin. Ce samedi, le public du SIEL pourra ainsi assister à une conférence sur la littérature des prisons. Prévue au stand du Conseil national des droits de l'Homme, cette rencontre sera l'occasion d'octroyer le prix Mama Assia pour la lecture et la créativité. Le salon sera aussi l'occasion pour le Réseau de la lecture de célébrer la deuxième édition du concours national pour la lecture lancé en partenariat avec le club ALIF. Les noms des gagnants de ce concours seront annoncés le 20 février. Au programme du Réseau aussi, des séances de signature de livres. Mardi prochain, le public pourra ainsi assister à la signature du deuxième roman d'El Mehdi El Kourti, «Les sept sages de l'Apocalypse». Le 18 février, la poétesse francophone engagée pour la paix, Khadija El Hamrani, révèlera les secrets du verbe et de son épanouissement via son recueil «Bris de passion». Le réseau de la lecture au Maroc rendra aussi hommage à l'écrivaine Fatima Mernissi. Par ailleurs, il prévoit plusieurs rencontres avec les jeunes pour les rapprocher du livre. ■

N.O.

Au 22e SIEL, des livres et des Hommes

48.25/54

■ Du 12 au 21 février, la foire de Casablanca reçoit le Salon international de l'édition et du livre.

■ Des débats sur la politique, le Sahara, les lettres hassanies et la culture amazighe sont au programme de la 22e édition du SIEL.

Voici arrivé l'événement tant attendu des professionnels du livre au Maroc. Jusqu'à cette année, le Salon international de l'édition et du livre (SIEL) servait de date annonçant la rentrée littéraire. Cette année, après la rentrée littéraire lancée en grande pompe par l'Union des éditeurs marocains, le SIEL permettra surtout au public d'aller à la rencontre des auteurs et de jouir des diverses activités programmées par le ministère de la culture et les 680 différents exposants représentant quarante-quatre pays. Il s'agit bien évidemment de maisons d'édition, mais aussi d'institutions gouvernementales, d'instituts, d'universités et d'associations de la société civile.

Cette année, les relations séculaires entre le Maroc et l'Espagne seront à l'honneur à travers un programme élaboré en partenariat avec l'Institut Cervantès. L'invité d'honneur de la 22e édition du SIEL n'est autre que l'État des Émirats Arabes Unis, dont le rayonnement culturel s'impose depuis des décennies dans la région du Moyen-orient.

Dès le 12 février, la foire de Casablanca sera le lieu de rencontres et de débats de grande qualité. Le ministère de la culture annonce à lui seul quelque 130 activités prévues, comprenant des tables-rondes thématiques, des rétrospectives axées sur la pensée et la création de certains symboles culturels disparus, des rencontres intimes entre les créateurs et leur public, ainsi que des soirées poétiques. Un espace spécial sera réservé aux enfants et élèves dans l'espoir d'en faire les lecteurs chevronnés de demain.

130 activités prévues

A souligner qu'outre les thématiques purement littéraires, telles que la problématique de la traduction, l'écriture et l'enfant, la littérature des voyages, etc., la politique sera au centre de plusieurs débats actuels, dont la culture amazighe, les lettres hassanies, l'histoire du Sahara… Lesdits débats permettront d'apporter un éclairage nécessaire et un approfondissement élaboré par des intellectuels de renom.

La France a annoncé un riche programme fait de rencontres avec des noms qui ont fait la rentrée littéraire de l'année, dont Hédi Keddour auteur du livre *Les prépondérants*, Grand prix de l'Académie française. Mais aussi de nocturnes à l'Institut français qui accueilleront l'artiste libanais Mazen Kerbaj, ou de théâtre d'improvisation avec les artistes de S'toon Zoo qui travailleront sur les thèmes de la tolérance et la différence. Le pavillon France accueillera également les libraires francophones du monde arabe et des éditeurs du Brésil, de Chine, d'Italie, du Liban, d'Egypte et d'ailleurs pour échanger au sujet de leur rôle de passeur de littérature et de lieu de dialogue culturel. Comme annoncé par le ministère de la culture, le SIEL 2016 mettra la lumière sur les liens civilisationnels entre le Maroc et l'Espagne. Pour ce faire, l'Institut Cervantès a conçu un grand nombre d'activités portant sur la poésie arabe, la lecture pour découvrir le monde, le Maroc et l'Espagne comme source d'inspiration de chaque pays, la télévision et les livres, en plus des rencontres avec des auteurs espagnols, comme Juan Madrid, Lorenzo Silva ou Maria Duenas, et marocains résidents en Espagne tels que Mohamed Lahrichi ou la célèbre Najat El Hachmi.

A visiter également les stands du CNDH qui dédie un bel espace à la littérature engagée dans la promotion des valeurs universelles et des droits de l'Homme, ainsi que celui du CCME qui jette la lumière sur les problématiques politico-culturelles de la communauté marocaine de l'étranger en présence d'intellectuels de la diaspora.

Un forum des éditeurs

Parmi les points forts de la présente édition du SIEL, l'organisation d'un axe professionnel qui devrait contenter les professionnels des livres. En effet, de nombreux salons internationaux du livre sont surtout connus pour cet espace dédié à la vente des droits entre éditeurs. Ceci a pour but de contribuer à ouvrir de nouveaux marchés, à la mondialisation des échanges du livre et à la circulation des idées. En la matière, les Foires du livre de Francfort et de Londres, sont les rendez-vous incontournables de l'édition mondiale. Pour les auteurs confirmés, on y vend les droits de traduction avant même que le manuscrit ne soit achevé. D'autres espaces professionnels tendent à reproduire ce succès : Guadalajara, Cannes, Turin, Sharjah, Beyrouth, pour n'en citer que quelques-uns.

«Dans la géopolitique des échanges économiques et intellectuels centrée sur le livre, Casablanca a toute sa place. Avantagée par 22 ans d'existence du Salon international de l'édition et du livre, Casablanca dispose d'un atout certain en matière d'édition. Pour le Maghreb, l'Afrique subsaharienne, le Liban et les autres pays portant un intérêt pour le monde africain et arabe, le Maroc et Casablanca peuvent devenir un des lieux d'échange de droits», explique-t-on au ministère de la culture. Ledit forum se déroulera sur trois jours, permettant des rencontres professionnelles, entre éditeurs, acquéreurs de droits, professionnels en quête de nouveautés et agents littéraires venus d'une vingtaine de pays, dont le Maroc, les Etats-Unis, la Chine, l'Italie, l'Allemagne, la France, le Brésil, le Royaume-Uni, les Emirats Arabes Unis, l'Algérie, la Tunisie, le Liban, le Sénégal, la Côte d'Ivoire et le Gabon ■

FEDWA MISK

Conseil national des droits de l'Homme